UAEU Law Journal

Volume 2024
Number 99 *Year 39 Issue No. 99 September 2024*

Article 5

January 2024

ماهية الملكة القانونية وتمييزها من غيرها وتقسيماتها

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law

Part of the Jurisprudence Commons

Recommended Citation

(2024) "ماهية الملكة القانونية وتمييزها من غيرها وتقسيماتها," *UAEU Law Journal*: Vol. 2024: No. 99, Article 5.
Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2024/iss99/5

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in UAEU Law Journal by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

The Definition of Legal Capacity [Astuteness], Distinguishing it from other Concepts and Defining its Components

Prof. Dr. Sayed Ahmed Mahmoud Ahmed
Professor of Civil Procedure Law - Faculty of Law at Ain Shams University, Egypt, and College of Law at University of Sharjah, –– United Arab Emirates
Dr.SayedMahmoud@law.asu.edu.eg
Sahmed2@sharjah.ac.ae

Dr. Mudhafar Jaber Al-Rawi
Associate Professor of Private Law - College of Law – University of Sharjah - United Arab Emirates
malrawi@sharjah.ac.ae

Abstract

This study dealt with the legal apprehension, which is a thorny issue, as it is not based on legal rules and stable systematic results. The Legal Apprehension has multiple meanings and objectives for her association with all areas of legal creativity, in terms of legal opinions and proper judicial decisions, and the drafting of legislation that surrounds all legal aspects of community problems. Given the Apprehension's legal connection to all different aspects of life, we have had to demonstrate its importance in enacting and interpreting legislation in line with the development of societies and the development of life that require the development of innovations in technological means and artificial intelligence.

* **Received on 22/12/2021, and approved for publication on 17/04/2022**

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

This entails modernizing legal apprehensions in accordance with the nature of this development. The importance of the subject showed the role of the legal apprehension in developing and developing a legal person's thinking in the formation of judicial decisions, jurisprudential opinions, how to build legal personality and the philosophical basis for the formation of legal thought. In addition to indicating the Apprehension's legal role in interpreting and insinuating judgments and facts. The problem of the study lies in the ambiguity of the term legal apprehension and the lack of clear criteria, which are based not only on the origins of jurisprudence, but also on the origins of Shariah jurisprudence, and therefore the pillars or foundations that contribute to its formation must be defined, which was indicated through the study.

The study adopted the analytical approach to demonstrate what the legal apprehension means and its importance to the legal person, its distinction from others, its divisions and its role in building sound legal thought .The study found several recommendations, the most important of which is to seek a legal framework for the legal apprehension in general and represents a common minimum to apply to its owners, regardless of the environment in which he or she lives or the ideology of the State to which he belongs.

Keywords: Legal Apprehension, Legislative Apprehension, Doctrinal Apprehension, Judicial Apprehension, Legal Thinking Approach, Legal Logic, Extrapolation, Inference.

ماهية الملكة القانونية
وتمييزها من غيرها وتقسيماتها

أ.د. سيد أحمد محمود أحمد
أستاذ قانون الإجراءات المدنية - بكليتي القانون والحقوق - بجامعتي الشارقة وعين شمس – الإمارات العربية المتحدة و مصر
Dr.SayedMahmoud@law.asu.edu.eg
Sahmed2@sharjah.ac.ae

د. مظفر جابر الراوي
أستاذ القانون الخاص المشارك - كلية القانون – جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة
malrawi@sharjah.ac.ae

ملخص البحث
تناولت هذه الدراسة الملكة القانونية التي تعد من الموضوعات الشائكة؛ لأنها لا تستند إلى قواعد قانونية ونتائج منهجية مستقرة، حيث إن الملكة القانونية تحمل في طياتها معانيَ وأهدافاً متعددة لارتباطها بكل مجالات الإبداع القانوني، من حيث الآراء القانونية والأحكام القضائية الصائبة، وصياغة التشريعات التي تحيط بجميع الجوانب القانونية للإشكاليات المجتمعية.
وبالنظر لارتباط الملكة القانونية بجميع مناحي الحياة المختلفة؛ لذا توجب علينا بيان أهميتها في سن التشريعات وتفسيرها على نحو ينسجم مع التطور في المجتمعات ومستجدات الحياة التي تتطلب استحداث الإبداعات في الوسائل التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، ويستتبع ذلك تحديث الملكات القانونية على نحو يتلاءم مع طبيعة هذا التطور.
ولأهمية الموضوع بينت الدراسة دور الملكة القانونية في تنمية وتطوير فكر الشخص القانوني في تكوين الأحكام القضائية والآراء الفقهية وكيفية بناء الشخصية القانونية والأساس الفلسفي لتكوين الفكر القانوني إضافة إلى بيان دور الملكة القانونية في تفسير وتسبيب الأحكام والوقائع.

* **استُلم بتاريخ 2021/12/22، و أجيز للنشر بتاريخ 2022/04/17.**

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

وتكمن إشكالية الدراسة في غموض مصطلح الملكة القانونية وعدم وجود معايير واضحة، فهي لا ترتكز على أصول الفقه القانوني فحسب، بل على أصول الفقه الشرعي أيضاً، وعليه لابد من تحديد الركائز أو الأسس التي تساهم في تكوينها ، وهو ما تم بيانه من خلال الدراسة

وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي؛ لبيان المقصود بالملكة القانونية وأهميتها بالنسبة إلى الشخص القانوني وتمييزها من غيرها ، وتقسيماتها ، ودورها في بناء الفكر القانوني السليم.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: السعي لوضع إطار قانوني للملكة القانونية بشكل عام، ويمثل الحد الأدنى المشترك بحيث ينطبق على أصحابها، بغض النظر عن البيئة التي يعيش فيها أو أيديولوجية الدولة التي ينتمي إليها.

الكلمات المفتاحية: الملكة القانونية ،الملكة التشريعية، الملكة الشرعية، الملكة الفقهية الملكة القضائية، منهج التفكير القانوني ، المنطق القانوني ، الاستقراء ، الاستنباط.

مقدمة

ليست للملكة القانونية قواعد قانونية تنظمها وتضع أطرها، ولكن تستند الملكة القانونية دائماً إلى التفكير القانوني السليم الذي غايته الوصول إلى نتائج قانونية سليمة، ويعد أيضاً البحث عن هذا التفكير من الموضوعات المعقدة الشائكة، حيث لا توجد له منهجية مستقرة تم وضعها من قبل الفقه، كما أن الملكة القانونية تستند أيضاً على مقومات علمية ومنهجية وليس لها حجم ثابت أو حد معين، فهي مرنة تتسع وتنمو كلما ملأها صاحبها بالمعلومات.

ويمكن تعريف الملكة القانونية مبدئياً بأنها :" القدرة التي تمكّن الباحث من استيعاب النصوص القانونية والاجتهادات الفقهية والقضائية ، وتحليل ومعالجة الظواهر الشائكة بناء على تكوينه القانوني" والملكة القانونية والخبرات العملية للقانوني مثلها مثل أدوات صاحب المهنة فإذا كانت قوية ينجز صاحبها المهمة في وقت قصير وجهد بسيط وجودة عالية، أما لو كانت غير ذلك فلن ينجز المهمة في الوقت والجهد المأمول فيها، وعليه فمن كانت لديه الملكة القانونية كان أقدر الناس على معالجة القضايا المستجدة وإبداء الآراء القانونية السديدة والسليمة، أو إصدار أحكام قضائية صائبة، أو صياغة تشريعات لا يشوبها أي غموض.

كما تعد الملكة القانونية من المفاهيم والاصطلاحات ذات الأهمية في فقه القانون واجتهاداته التي قد ترى في الدراسات والأبحاث القانونية أو قد تعقد لها المؤتمرات

والندوات العلمية القانونية، كما أنها مفهوم له رونقه وجماله على مسامع القانونيين، وله أساليبه وأدواته وفنونه ومهاراته التي تحتاج إلى تفصيل وأيضاح وإلقاء الضوء عليها.

ونظرا لارتباط المجال القانوني بجميع مجالات الحياة المختلفة وبنظمها(1)، وهذا القانون لا يقف عند حد معين فهو يتغير ويتطور بتغير الزمان والمكان، وأيضاً تنشأ قواعد قانونية جديدة تنظم مستجدات الحياة كالوسائل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛ لذا توضع له قواعد قانونية تنظمه، وعليهِ فإن الملكة القانونية لا تقف عند حد معين، حيث على القانوني متابعة هذه المستجدات لتحديث ملكته القانونية ذات قيمة مضافة له ينتفع بها وينفع مجتمعه.

كما أن "صناعة" الملكة القانونية تبدأ من المراحل الأولى في الدراسة في كليات القانون أو الحقوق أو الشريعة والقانون بالجامعات العربية حيث تكوين الفهم الصحيح للقانون بمعرفة قواعد العدالة وفلسفة القانون وتاريخه وأصوله التي ينطلق منها القانون.

ولذا تكمن أهمية البحث في بيان أهمية الملكة القانونية في سن التشريعات وتفسيرها وتطبيقها وصياغتها، وكذلك في تكوين الأحكام القضائية والآراء الفقهية، وكيفية بناء الشخصية القانونية. كما ينبغي بيان الأساس الفلسفي لتكوين الفكر القانوني ومنهاجيته(2)، علاوة على بيان دور الملكة القانونية في تعليل الحوادث والأحكام (3)، كما لم يبحث أحد - على حد علمنا- بالتفصيل في تحديد ماهية الملكة القانونية وتمييزها عن غيرها وبيان تقسيماتها.

وتتجسد مشكلة الدراسة في وجود غموض في مصطلح الملكة القانونية، وعدم تحديد ماهيتها وتمييزها عن غيرها، وعدم بيان تقسيماتها، علاوة على عدم وجودها كمادة مستقلة في الدراسات القانونية؛ لأنها لا ترتكز فقط على أصول الفقه القانوني، بل كذلك على أصول الفقه الشرعي، كما يجب تحديد المختص في المساهمة في تكوينها لدى الشخص القانوني؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه (4).

---

(1) وإلا سادت الفوضى وامتنع كل أمل في تقدم الحياة البشرية نحو الرقى الذى يسعى الإنسان مدفوعاً بغرائزه الى تحقيقه؛ إذ تكون القوة البدنية هي الوسيلة لفض ما ينشأ عن المنافسة من منازعات فلا يأمن أحد على حياته، منصور مصطفى منصور، المدخل للعلوم القانونية ،ط1970،2،ص4.

(2) علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظرياً وعمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط2004.ص 14.

(3) -محمد سليمان الأحمد قاعدة نصل أوكام ودورها في تكوين ملكة قانونية سليمة، دراسة تحليلية في فلسفة القانون، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1،السنة /5،العدد/19،ص 47.

(4)تيسير شيخ الارض، دراسات فلسفية، بيروت، 1972،مشار إليه في مؤلف محمد سليمان الأحمد ، مرجع سابق ، ص47.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

منهجية وخطة الدراسة:
نوضح خطة هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي والتأصيلي مدى أهمية الملكة القانونية وتحديد ماهيتها (مبحث أول)، وتمييزها من غيرها وتقسيماتها (مبحث ثان)، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول
ماهية الملكة القانونية

تحديد هذه الماهية يعنى بيان أهميتها ثم مفهومها في المطلب الأول، وكذلك بيان أساسها وتوضيح طبيعتها (في المطلب الثاني) على النحو الآتي:
المطلب الأول
أهمية ومفهوم الملكة القانونية
نوضح أهمية الملكة القانونية (الفرع الأول) ثم بيان مفهومها (الفرع الثاني) على النحو الآتي:

الفرع الأول
أهمية الملكة القانونية

تتركز أهمية الملكة القانونية على تأثيرها بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للفرد وبالنسبة للبحثين القانونيين، وكذلك بالنسبة للملاكات الأخرى.
أ-: الملكة القانونية بالنسبة للمجتمع : هل للإنسان القدرة على التأثير بإرادته ونشاطاته العقلية في العالم المادي وفى حقائقه الفيزيائية ؟
إن الملكة القانونية بالنسبة للمجتمع تتركز في مُعالجة المشاكل القانونية الشائكة والمُعقدة فيه ودعم ومساعدة المؤسسات التي تقوم على سن القوانين والأنظمة بإرشادها لأفضل الأساليب لصياغة التشريعات (الأساسية – العادية – الثانوية) ومواجهة أي صعوبة في تطبيقها وتنفيذها ، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة القضائية في الدولة حيث تساعد في معرفة صياغه القرارات القضائية وجودتها ، كما أنها تكون الملكة القانونية بجانب الفقه القانوني في الدولة التي يتمتع بخصوصيات متميزة لما يقوم به من السعي على رفعه المقام القانوني في الدولة وجودته ، ويهدف بالتالي إلى الوصول للاستقرار والأمن القانوني في المعاملات بين الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية .
يعد الفقه القانوني أحد الركائز التي تقوم عليها حاجة المجتمعات؛ لأنها تُسهم في فرض القوة الملزمة في تنفيذ قراراتها.

ويستفيد المجتمع الذي يعيش فيه صاحب الملكة القانونية من معالجة القضايا الشائكة والمعقدة بوضع حلول لها مما يؤثر في البعد الاقتصادي والاجتماعي فيه، ودعم ومساعدة المؤسسات التي تقوم على سن القوانين والأنظمة بإرشادها لأفضل الأساليب لصياغة النصوص ومعالجة أي صعوبة تواجه تطبيق تلك النصوص(5) .

إن المجتمعات المتقدمة غالباً ما تنظر لصاحب الملكة القانونية نظرة متحيزة عن غيره، حيث يأخذ رأيه في العديد من أمورها الحياتية كالاستشارات مثلاً لذا عليه تنمية هذه الملكة حتى يكون على المستوى المطلوب من المجتمع الذي يعيش فيه الذي يتوقع منه الأفضل دائماً، ومن ناحية المسؤولية المجتمعية فإن الذي يملك ملكة قانونية واسعة لديه قدرة أكبر على تحمل أداء هذه المسؤولية.

ب- الملكة القانونية بالنسبة للفرد :

إن الملكة القانونية للفرد هي أهم الملكات الذهنية والفكرية وهي سبيل الارتقاء بالملكة علمياً وعملياً ، على سبيل المثال المدخل في دراسة العلوم القانونية يحقق الملكة القانونية من ذوي الاختصاص، ومن خلال ممارسة مهنة التدريس بكلية القانون، أو الحقوق، أو الشريعة والقانون ،أو ما يعادلهم ، ويعد فهم النص بشكل صحيح هو المخرج النهائي للعقلية القانونية للفرد.

وهكذا يتشكل الفقه القانوني ويتم بناء الملكة القانونية ولاسيما مع وجود موضوع لفهم النصوص القانونية.

إن المستفيد الأول من وجود الملكة القانونية هو القانوني نفسه (6)؛ لأنه يتحصل من وجود هذه الملكة على فوائد عديدة فيزيد من ذكاء عقله وأضاءة فكرة (كما قال ابن خلدون) (حُسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية تزيد الإنسان ذكاءً في عقله وإضاءة في فكرة، بكثرة الملكات الحاصلة للنفس إذ قدمنا أن النفس أنما تنشأ بالإدراكات وما يرجع إليها من الملكات، فيزداده كبراً لما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية، فيظنه العادي تفاوتاً في الحقيقة الإنسانية، وهو ليس كذلك).

ويستطيع القانوني بوجود هذه الملكة أذن إعمال الفكر القانوني فيما ما يُخفى على الأفراد أو العاديين ممن يطالعون ظواهر النصوص ولا يدركون حقيقتها ومعانيها، فيستنتج ويستنبط من يمتلك هذه الملكة ما لا يمكن تصوره للقانوني الذي لا يتمتع بتلك الملكة (7) .

---

(5)عبد اللطيف الهريشي ، مقاله الملكة القانونية (محاولة للتأمل)،
الرابط الإلكتروني http ://www.arjja.com/art/s/h،تاريخ الزيارة :2021/04/11.
(6) عبد اللطيف الهريشي، مرجع سابق.
(7) عبد اللطيف الهريشي، مقالة الملكة القانونية (محاولة للتأمل)، مرجع سابق.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

الملكة القانونية مهمة للشخص الذي يدخل في مجال القانون بحيث تكون اللغة الأولى بالنسبة له، وكذلك هي مهمة بالنسبة لمن يرغب في الاستمرار في أعمال القانوني وتطوير نفسه.

ونظراً لأن الملكة القانونية هي قدرة الشخص القانوني – قد يكون شخصاً طبيعياً " إنساناً ذكراً أو أنثى " أو اعتبارياً خاصاً " مؤسسة أو شركة قانونية أو نقابة " – على فهم اللغة القانونية لفظاً ومعنى، بحيث يستطيع التعامل والتعايش معها إلى أن يصل إلى درجة كبيرة من الإدراك تمكنه من انتقاء الألفاظ القانونية السليمة عند الحاجة، فهي ضرورة من ضرورات المهنة القانونية، فهي الوسيلة والأداة الفاعلة في إيصال الفكر القانوني عند الحديث مع أصحاب الاختصاص. وانعدامها يؤثر على قدرة الشخص في التعايش مهنياً وعلمياً وعملياً في المجال القانوني المحيطة به، وتعتمد الملكة القانونية بشكل رئيسي على قابلية الشخص على التفكير القانوني السليم، والتركيز الجدِّي والمتفق مع ما تحمله الألفاظ القانونية من معانٍ ظاهرية وباطنية وتوظيفها توظيفاً قانونياً صحيحاً وسليماً.

وتوجد في الملكة القانونية لدى الفرد مجموعة من الملكات الأخرى(8) :

ملكة التذكر والنسيان أي تذكر الأمور التي تعطى لها أولوية وتقدم تبقى في العقل الواعي على عكس الأمور الأخرى التي لا تعول عليها وتنساها فتصبح في العقل اللاوعي.

ب-- ملكة الإدراك عن طريق الحواس الخمسة للأشياء أي بالنظر وبالسمع وبالبصر وبالتذوق وباللمس، فهي التي تكون ملكة الإدراك علاوة على ملكة التحصيل التي تستحضر فيها صورة ذهنية لما لا يستطيع التعايش معه بأن تستحضر وتفهم هذا المعنى من خلال تخيلنا لهذه الوقائع.

ج- ملكة الفضول واللامبالاة حيث إن الفضول هو التساؤل والشوق للمعرفة أما اللامبالاة فيكون للأمور غير المنتجة وغير المهمة من حولنا.

د- ملكة الشك وملكة الثقة، وملكة الانتباه كل هذه الملكات تتكامل ولا تتنافر، ولكنها تتفاوت من شخص لآخر.

إن الملكة القانونية تُعد نتاجاً للكثير من القراءات والممارسات العملية في التحليل والكتابة والتشريع التي يبدعها صاحب الملكة القانونية بالتكرار والإثراء، وذلك باستقاء

(8) مصطفى فؤاد عبيد، الملكة القانونية ...والملكات الأخرى !، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://elkanoon.wordpress.com/ ، تاريخ الزيارة 2021/11/22

كل جديد يقرأه ويتعلمه، ويمكننا تلخيص أهم الفوائد المتوخاة ممن يمتلك الملكة القانونية:
النضوج العقلي والفكري، والحذق في الفقه والتفنن فيه والاستيلاء عليه، والإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله (9).
الوصول إلى آراء فقهية ناضجة، حيث يكون لدى صاحب الملكة القدرة على الترجيح إذا اختلف الفقهاء في مسالة من المسائل عملاً بالحديث النبوي الشريف:" إنَّ أعلَمَ الناسِ أبصَرُهم بالحقّ إذا اختَلفَ الناس "(10)، بحيث يصور المسألة تصويراً دقيقاً ويعرض آراء المذاهب عرضاً صحيحاً، ويبين أسباب الاختلاف ويذكر الأدلة التي استند إليها متمكناً ويميز أصح الأقوال من غيرها ويحررها ويكتب المؤلفات فيها، ويستند في ذلك الأحكام القانونية (11) .
القدرة على استنباط الأحكام القضائية المستجدة، وإنزالها على الوقائع الحياتية التي تحدث للناس (12).
سرعة البديهة الذهنية لدى القارئ في توقيع حيثيات ما يقرأه، نظراً لما تكون لديه من ملكة تتأتى بكثرة القراءات والتوقعات المسبقة التي تجعله يتميز عن غيره.
يتسم صاحب الملكة بهوية فكرية تميزه عن غيره تجعله دائم التدفق اللغوي في كتاباته باختلاف أسبابها ومواضيعها، مما قد يجعله مرناً في تقبل العديد من الوظائف الصياغية كصياغة التشريعات، حيث يكون بعيداً كل البعد عن الإقصاء في تخصصات تتسم بالحساسية والتمكن، مما ينعكس عليه لفظاً وكتابة.
أن من يدخل في المجال القانوني نادراً ما يتركه أو يعمل في مجال آخر ؛ لأنه لا يدخل في هذا المجال إلا الشخص الذى لديه استعداد ورغبة في تعلمه وممارسته ، وعليه يحرص كل الحرص على العمل في هذا المجال والاستمرار فيه هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري فإن أي جهة عمل لابد أن تحتوى على قسم قانوني يعمل به صاحب الملكة القانونية وعليه تمثيلها، وتوسيع مداركها فهي تعينه في عمله كالقيام بالتحقيق مع الموظفين أو العمال وتوقيع العقوبات الإدارية عليهم ، وإعداد العقود ومراجعتها، وكلما صار صاحب الملكة القانونية متميزاً في عمله، صار محط أنظار من رؤسائه

(9) محمد عثمان شبير، تكوين الملكة الفقهية لدى الدراسين للفقه الإسلامي، أصول الفقه وقواعده في 27 شوال 1428(08-11-2007)، بحث مقدم في المؤتمر الثاني بعنوان تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات (الواقع والقانون)، جامعة الزرقاء الأهلية –كلية الشريعة، 1999، ص 51 وما يليها، متاح على قاعدة دار المنظومة.
(10) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ص 1/167 منشور على الموقع الإلكتروني:
https://dorar.net/h/7ffd24d079d26835dc517ff9202c9943. تاريخ الزيارة 2022/04/10.
(11)محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 38، 44، 52.
(12) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 42.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

في العمل، وكذلك من الجهات الأخرى ويتم دعوته لإلقاء الندوات وورش العمل القانونية . كما أن هناك بعض الدول التي تسارع بإصدار التشريعات لمواجهة المستجدات، لذا فإن صاحب الملكة القانونية الذي يعيش فيها عليه أن يسارع في تنمية معلوماته وقراءة المستجدات حتى لا يستند إلى نصوص قانونية تم إلغاؤها، حيث لن يكون لعمله وجهده أي قيمة أو منفعة، وهكذا فإن القانوني لا يعتمد فقط على الشهادة التي حصل عليها في مجاله، بل يسعى دائماً لتوسيع مداركه القانونية للارتقاء بعمله الذي يقوم به والتميز في هذا المجال.

جـ- الملكة القانونية بالنسبة للبيئة القانونية:

إن من أهم مكونات الملكة القانونية هي الأحكام القضائية(13) ، وهي أيضاً خليط من خبرات القضاة والمحامين وأساتذة في علم القانون والعلوم الشرعية، وتعمل الملكة القانونية على تحسين الصياغة القانونية وأدراك الأساليب الفنية للصياغة(14) وتعمل أيضاً على رفعه المستوى القانوني في الدولة وجودته، وتعمل على تكوين الرأي القانوني الذي يتلاءم مع الأصول الفنية والقواعد والمبادئ القانونية، وتكمن هذه الأهمية على مذكرات الرأي القانوني وعلى ما يتكون لديه من معلومات وما يتوافر لديه من ملكة الفهم.

وتدعم الملكة القانونية أهمية العناية بالمصطلحات القانونية حيث إن اختلالها يؤدى – بلا شك- إلى خلط في طبيعة الحياة المعاصرة بوسيلة فنيه قوامها (ملكة الفهم والنظر وفقها لاستدلال ومُلكته(15)) وهذا ليس فقط في لغة واحدة بل أيضاً بين لغات متعددة في ترجمة نفس المصطلح كما هو الحال كلمة : Droit باللغة الفرنسية وهي تعني قانون باللغة العربية، ونفس المعنى كلمة Law التي تقابلها في اللغة الإنجليزية .وتختلف الملكة القانونية باختلاف البيئة القانونية وطبيعة العمل القانوني والقضائي والفقهي الذي يمارسه صاحبها فهي أحد أهم الركائز التي ترسم ملامح الشخصية القانونية للعامل في المجال القانوني وكثرة العمل والقراءة والاستنتاج من أهم أسبابها.

(13) القضاء العادل يكون نتاج منطق سليم واستخلاص سائغ، محمود السقا ،دراسة في علم المنطق القانوني ، دار النهضة العربية ،1998 ، ص 6،أحمد على ديهوم ،المدخل الى دراسة المنطق القانوني ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية حقوق _العدد 2، المجلد الرابع ،" 2017 ، ص1257-1380جامعة الاسكندرية ، خصوصاً ص 1260.

(14)محسن العبودي، الأصول الفنية في صياغة المذكرات القانونية، مرجع سابق، منشور على الموقع الإلكتروني لقوانين الشرق: www.eastlaws.com ، ص4. تاريخ الزيارة 2021/11/05م.

(15) الحسين آيت سعيد، أصول الاستدلال عند الإمام مالك، مجلة الواضحة، دار الحديث الحسنية، مراكش المغرب، العدد 3، 2005، ص106:49.

كما أن الملكة القانونية تعمل على حل الإشكاليات التي تترتب على العقيدات صياغة المواد القانونية من حيث وجود الخلط بين الأسباب والنتائج أو طريقة ترابطهما معاً عند بحث أي قضية أو مسألة قانونية، ذلك الخلط الذي من شأنه أن يقلب موازين أي قضية أو مسألة قانونية رأساً على عقب ، ويجعلها تبدوا وكأنها مثالاً للعدل والحكمة في الوقت الذي لا تعدو أن تكون فيه ظلماً قانونياً بالمعنى الحرفي.

وقد كان للملكة القانونية الدور المهم والأعظم لحل مثل تلك الإشكاليات وغيرها التي لولاها لاستعصى حل الكثير منها وبات الناس يعانون ظلماً لا تفسير له سوى (المنطق) المجرد من أية أحاسيس بشرية ولأضحى العدل مفقوداً على مر العصور مع غيابه في بعض المواضع لأسباب أخرى بطبيعة الحال.

وقد ساهمت الملكة القانونية في تصحيح وتقويم الفقه القانوني بشكل عام حيث إنها تمثل القدرة على تمييز روح القانون، وليس نصه فقط، والرؤية الثابتة لمواطن النص القانوني والمسألة القانونية قيد البحث والإحساس بجميع جوانبها الفنية المجردة من جهة والبشرية الحسية من جهة أخرى وتكاملها معاً وفهم الترابط الخفي الذي يكمن في تفاصيلها، وهو الأمر الذي سيعزز من اتخاذ القرار الصحيح والمناسب تجاه تلك المسألة من قبل المتخصصين الذين يمتلكون تلك الموهبة.

كما تعمل الملكة القانونية على نشر الوعي والثقافة القانونية سواء على المستوى المحلى أم الإقليمي أم العالمي.

د- الملكة القانونية بالنسبة للملكات الأخرى(16):

إن التطور السريع الذي يشهده العالم والتعقيدات التي تتنامى نتيجة لهذا التطور وتداخل الكثير من الشؤون في العديد من المجالات والصراعات الناتجة عن كل ذلك بحاجة الآن - أكثر من أي وقت مضى- لأن نمتلك ونطّور "مَلَكات " في شتى المجالات وليس الملكة القانونية فقط ، بل الفيزيائية والكيميائية والهندسية والطبية والرياضية والتجارية وحتى الأدبية والفنية وسائر التخصصات الأخرى ، ولا بد أن يكون بحوزتنا كل هذه الملكات حتى نستطيع أن نواجه تحديات هذا العصر في شتى المجالات، ولكي

(16) مصطفى فؤاد عبيد، الملكة القانونية ...والملكات الأخرى! ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://elkanoon.blogspot.com/2014/06/blog-post.html ، تاريخ الزيارة 2021/11/22، وليد عثمان ، تنمية الملكة القانونية للمحامي ، تحت مظلة مركز التدريب العدلي بالسعودية ، محاضرته على اليوتيوب على الرابط ، https://www.youtube.com/watch?v=KPAJuVuOYJc تاريخ الزيارة 2020/11/10.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

نضمن الحد الأدنى من حقوق الأجيال القادمة التي تتناسب مع تطلعاتنا وآمالنا في خلق جيل جديد(17) يتسم بكل هذه الملكات القانونية وغيرها من الملكات الأخرى.(18) ويجب أن يحكم العلاقات الإنسانية في المجتمع ضوابط قانونية (في مجال الدراسات الانسانية) سواء قبل ظهورها في المجتمع أم بعد ظهورها من خلال ما تعرضه السلطة التشريعية من أحكام بما يتوافق مع السياسة التشريعية للدولة؛ لذا فإن مجال العلوم القانونية مرتبطة بالسلطات الثلاث (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية) بشكل مواز لا يمكن أن تنفصل بعضها عن بعضها الآخر .

الفرع الثاني
مفهوم الملكة القانونية

أولاً: تعريف الملكة القانونية لغة واصطلاحاً:

1-تعريف كلمة (الملكة) لغة وخصائصها:

يكون تعريفها باعتبارها مركباً إضافياً على النحو الآتي:

أ – تعريف الملكة لغة: مأخوذ من ملك كما قال ابن فارس أصل صحيح يدل على قوة في الشيء (19)وصحة فيقال: ملك الشيء ملكاً: حازه وانفرد في التصرف فيه فهو مالك ... وفي الاصطلاح (صفة راسخة في النفس) وبعبارة أخرى : (الهيئة الراسخة في النفس) حيث تحصل في النفس هيئة بسبب فعل من الأفعال ، يقال لها (كيفية)أو حالة ما إذا كانت تلك الهيئة سريعة الزوال سميت كيفية أو حالة ،أما إذا تكررت تلك الهيئة ومارستها حتى رسخت فيها ، وصارت متقررة الزوال ، أصبحت ملكة : كملكة الحساب ، واللغة والكتابة والشعر وغير ذلك (20)

(17) عبد اللطيف الهريش، الملكة القانونية محاولة للتأمل، مرجع سابق، مقالته المنشورة على الموقع الإلكتروني http ://www.arjja.com/art/s/279 تاريخ الزيارة في 2021/2/1.

(18) وليد عثمان ، تنمية الملكة القانونية للمحامي ، محاضرته سابقة الذكر ،ويقول: إن المحامي متخصص يفهم صناعة عمله أو مهنته ، كذلك فتح الله محمود رجب ، مقاله :الملكة القانونية أم الملكات الذهنية والفكرية ، منشور على الموقع الإلكتروني :https://dr-mahmoudragab.com/ .تاريخ الزيارة 2021/07/17.

(19)خضير منير عبد الله، الملكة الفقهية وعوامل تكوينها في تدريس فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2011، ص95، 96. وتملك الشيء مالكاً، أي حازه وانفرد بالتصرف فيه وتفيد حبس الشهوة أو المنع من السقوط في شهواتها، محمد عثمان شبير، مرجع سابق ص 48.

(20)محمد عثمان شبير، تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الإسلامي، أصول الفقه وقواعده في 27 شوال 1428 (2007/11/8)، بحث مقدم في المؤتمر الثاني بعنوان "تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، الواقع والطموح" ، جامعة الزرقاء الأهلية – كلية الشريعة 1999 ، ص 32 ، متاح على قاعدة دار المنظومة . وتتحصل الملكة من التعليم والمعرفة فهي تعنى الدراية والإحاطة بجانب من جوانب العلم والاختصاص به، والقدرة على الاشتغال به بمختلف الصور، وأول من استعمل لفظ ملكة ابن خلدون إذ ذهب إلى أن (من حصلت له في صناعة قل أن يجيد بعد في ملكة أخرى)، محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص63 هامش 43.

ب- خصائصها : وللملكة ثلاث خصائص(21) :

أولاً : صفة في النفس(22) ، تتطلق على مقابلة العدم ، وهي تعيين الشخص على سرعة البديهة في فهم الموضوع وإعطاء الحكم الخاص به ، والتمييز بين المتشابهات بإبداء الفروق والموانع ، والجمع بينهم بالعلل والأشياء والنظائر وغير ذلك ، والثانية : صفة مكتسبة وموهبة في نفس الوقت حيث تتحقق للشخص بالاكتساب والموهبة فاكتسابها يتحقق بالإحاطة بمبادئ العلم وقواعده ، كما يرى ابن خلدون أن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو لحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله / وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحزق في ذلك الفن ، وهي كذلك هبه من الله تعالى تنمو وتزداد بالاكتساب حيث روى عن الإمام مالك قوله (ليس الفقه بكثرة المسائل ولكنه نور يأتيه الله من يشل من خلقه)(23) .والثالثة : الملكة صفة راسخة كالنبتة التي تظهر في الأرض تنمو وتتغزر بالرعاية والعناية(24) فهي تبدأ ضعيفة ثم تتقوى وتترسخ في النفس وعلى ذلك فهي ليس هبه فقط من الله سبحانه وتعالى لا تكتسب ولا تعلم إذن هي ما يحصل عليه طالب العلم من المؤهلات والمقومات العلمية والمنهجية التي تمكنه من النظر الفقهي فيما يعرض له وعليه من مسائل وقضايا ونوازل تعلقت بشؤون الناس أو قضايا الأمة العامة ((25)) .

2- تعريف كلمة القانونية لغة :

القانونية قيد في الملكة لإخراج ما ليس بقانوني كالملكة الشرعية والتنموية والحسابية والكتابية، والموسيقية، والفنية، وغيرها.

---

(21) محمد عثمان شبير، مرجع سابق ص 48

(22) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 62.

(23) محمد سليمان، مرجع سابق، ص63هامش 42.

(24)محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 33 وما يليها و49 ص -51، وهى صفة فطرية موروثة عن الآباء، وهى أيضاً صبغة علمية يكتسبها الشخص باكتساب العلوم والمعارف، كما أنها عملية مهارية تتحقق من خلال الممارسات العلمية كالمناظرات وتبادل الآراء واستنباط الأحكام، خضير منير عبدالله، مرجع سابق ، ص 95 وما يليها . وطالما أنها راسخة فهي تمثل بالتالي وتعبر عن القدرة في استيعاب مختلف العلوم والقواعد المتعلقة بالقانون مما سيساعد على الإحاطة والدراية بمعظم المعلومات التي تتطلبها دراسة القانون ومعرفته بحيث إن هذه الدراية والإحاطة تترجم في الواقع فتعطى لصاحبها القدرة على تفهم الأسئلة الموجهة إليه في مدار اختصاصه وكذلك القدرة على إيجاد الأجوبة المناسبة لها ، كما تجعله مقنعاً في إيراده للحجج والأسانيد التي يستند إليه في إيراد الآراء وسرد الأفكار ، فالملكة القانونية هي الدراية المتحصلة من دراسة علم القانون ، دراسة حقيقية ، والدالة على أن صاحبها ، مختص، حقيقة ،في هذا الفرع من العلوم الإنسانية ، محمد سليمان الأحمد ، قاعدة (نصل أوكام) ودورها في تكوين ملكة قانونية سليمة ، دراسة تحليلية في فلسفة القانون ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد / 1السنة/5 العدد/19 ، ص 63.

(25) رشيد السمغولى ، الملكة الفقهية ، مقوماتها ومناهج اكتسابها ، بحثه المنشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية ، العدد 45 ، حزيران ،2018، ص 21 .

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

والقانونية في اللغة يشبه إلى القانون ويطلق على علومه وفروعه المختلفة من حيث معرفتها والعلم بها وإدراكها وفهمها والفطنة فيها.

ثانياً - تعريف الملكة القانونية لغة واصطلاحاً :

ا- الملكة القانونية لغة جمع ملكات وهي صفة راسخة في النفس أو استعداد نظري أو عقلي خاص لتناول أعمال معينة بذكاء وحذق ومهارة وموهبة(26) فهي تدل في معظمها علي القدرة علي الطبع والعقلية والصفة الراسخة بالنفس

ب- الملكة القانونية اصطلاحاً: لا يوجد تنظيم قانوني للملكة القانونية لا على مستوى الدولة ولا على مستوى العالم القانوني ؛ لأن تنظيمها يكون مختلفاً من دولة إلى أخرى حيث يتوقف على نوع البيئة القانونية بحسب ما إذا كانت تنتمي إلى النظام اللاتيني أو الأنجلوسكسوني أو إلى النظام الإسلامي، كما أنها تختلف بحسب القدرات العقلية لكل مفكر قانوني في بيئة قانونية معينة، والأشخاص ذوو الملكة القانونية قد يكونون أكاديميين بكليات القانون، أو الحقوق، أو الشريعة والقانون ،أو ما يعادلهم أو مؤلفي الكتب القانونية أو الدارسين والباحثين والمطبقين أو المنفذين له، والمشتغلين أو العاملين به من محامين وغيرهم، وتختلف أيضاً بحسب طبيعة العمل القانوني المطلوب في صاحب الملكة القانونية.

إن الملكة القانونية :هي قدرة الشخص القانوني (27) على فهم اللغة القانونية لفظاً ومعنى والتعايش فيها والتعامل معها وإدراك وانتفاء ما يمكن منها من ألفاظ عند الحاجة إليها أثناء العمل والتعامل المهني(28) وهى ضرورة من ضروريات المهنة ووسيلة لابد منها لإيصال الفكرة عند الحديث مع أصحاب الاختصاص وانعدامها يؤثر في قدرة الشخص في التعايش مهنياً وعملياً في الأجواء القانونية المحيطة به ، وهى تعتمد على قابلية الشخص في التركيز عقلياً على ما تحمله الألفاظ القانونية من معان ظاهرية وتوظيفها توظيفاً صحيحاً ، وهي تختلف باختلاف البيئة القانونية وطبيعة العمل القانوني

(26)انظر قاموس الرائد ومعجم المغني وقاموس المحيط والمعجم الوسيط وقاموس عربي -عربي

(27) ولعل من الصفات الخاصة التي يجب أن يتمتع بها الباحث القانوني: الدقة في استخدام العبارات والاهتمام بالإثباتات والأدلة، والتأني عند صياغة الحكم أو إعطاء الرأي، وإجادة استخدام القياس و التفسير والتكليف. وائل أحمد علام، مناهج البحث القانوني، مكتبة الجامعة، الشارقة،2015. ص 38 وما يليها.

(28) فتح الله محمود رجب، الملكة القانونية أم الملكات الذهنية والفكرية ، مقاله سابق الذكر ،ووفقا لرأي البعض هي اكتساب الدارس منهجا للتفكير المعطيات القانونية والتعامل مها مما يعين على أداء مهامه الوظيفية عند العمل بالقانون ، علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظرياً وعملياً)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004،ص14،ويرى بعضهم الآخر أنها التي تعين(القانوني) على إدراك الظواهر القانونية المستحدثة؛ أي تلك التي لم تكن موضوعاً مباشراً لدراسته الأكاديمية ،حسن السيد بسيوني ، منهجية العمل القضائي ، مطابع روز اليوسف الجديدة ،القاهرة ،2000، ص 27 وما بعدها ، مشار إليه في :على مراح، مرجع سابق ، ص14 ،هامش 2.

والقضائي الذى يمارسه صاحبها(29) ، وهى من الركائز المهمة في رسم ملامح الشخصية القانونية وكثرة القراءة والاطلاع والدراسة والبحث وكثرة العمل والممارسة من أهم أسبابها(30) ، لذلك فهي لا تحتاج إلى قواعد قانونية لتنظيمها؛ لأنها متغيرة ومختلفة ومتطورة عبر المكان والزمان فليست لها قالباً واحداً ، وهي تتوقف على فروع القانون الذى يتم التخصص فيه(31) .

كما أن الملكة القانونية قد تؤثر في صياغة مشاريع القوانين والعقود وغيرها من المسائل القانونية.

الملكة القانونية هي قدرة الشخصية القانونية – رجل أو امرأة – محام أو قاضٍ أو عضو نيابة، أو أكاديمي، أو باحث، أو دارس، أو مفكر قانوني – على فهم اللغة القانونية لفظاً ومعناً والتعايش فيها والتعامل معها، وإدراك وانتقاء ما يمكن منها من ألفاظ عند الحاجة إليها أثناء العمل. فهي تخزين المعلومات ومعالجتها وإدارتها في العقل البشري وإخراجها للتطبيق على موقف أو وضع معين أو على وقائع وأدلة وقانون وذلك للتعبير عن وجهة نظر معينة تجاههما أو لإبداء رأى أو لاتخاذ قرار بصددها.

الملكة القانونية تنشأ المنطق الحقيقي وليس الخيالي وهي إدراك العقل للأشياء وتحليلها تحليلاً منطقياً يستوعبه الواقع الحقيقي للأمور لحل المشاكل القانونية بحرفية عالية تحاكي المنطق الحقيقي.

هي مجموعة المعارف والخبرات القانونية الناشئة من الإلمام بالنصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقيهة المخزونة في العقل أو الذهن البشري أو المعلوماتي و استخدامها في حل المشكلات الواقعية – كتابة تقليدية أو إلكترونية – عن طريق المذكرات أو شفافية المرافعة ، أو إبداء رأي قانوني في مسألة ما – شفاهية أو كتابة تقليدية أو إلكترونية – أو الوصول إلى حل قانوني أو قضائي أو تحكيمي أو ابداء رأي

(29) انظرتعريف الملكة القانونية المنشور على الموقع الإلكتروني لقانون العرب : https://www.law-arab.com/2015/07/Legal-Privy-Definition.html تاريخ الزيارة :2021/11/05م.

(30) حيدر حسين الكريطى ، العلاقة بين كليات القانون والمحاكم العراقية وانعكاساتها على إعداد الكوادر القانونية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (العدد 2/13)،2018،ص14 .

(31) وهى القدرة على دراسة ومعرفة واستيعاب مختلف القواعد والعلوم القانونية والإحاطة والدراية بمعظم المعلومات القانونية وهذه الدراية والإحاطة تترجم في الواقع حيث تعطى لصاحبها القدرة على تفهم الأسئلة الموجهة إليه والرد عليها وتجعله مقنعاً في إيراده للحجج والأسانيد التي يستدل بها في إيراد الآراء وسرد الأفكار ، فهي الدراية المتحصلة من دراسة علم القانون دراسة حقيقة، والدالة على أن صاحبها مختص في هذا الفرع من العلوم الإنسانية ، فهي حالة ذهنية توجد لدى بعض دارسي القانون أو العاملين في مجالاته من شأنها أن تمكنه من التفسير واستنتاج النتائج الصحيحة والتطبيق الدقيق لقواعد القانون ،محمد سليمان الأحمد ، مرجع سابق ،ص 63 .

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

علمي في قاعة الدرس أو في مقالات أو أبحاث أو رسائل علمية أو في دراسات قانونية أو مجلات علمية أو دوريات قضائية .

ويستخلص من ذلك أن الملكة القانونية هي صفة في النفس (32) وحالة ذهنية أو عقلية تتكون من معلومات ومعارف قانونية من ناحية وممارسات وخبرات قانونية من ناحية أخرى لتستخدم طرق الاستدلال المنطقي لحل المشكلات أو الإشكاليات أو المفضلات القانونية التي تعرض عليها أو تكون مطروحة عليها وذلك لإظهار حقيقة الأشياء أو الادعاءات سواء كانت حقيقة مادية أم قانونية أم قضائية أم حقيقة الأوراق والمستندات وذلك وصولاً إلى الإسهام في تحقيق العدالة الناجزة بين الناس أو الأفراد أو الأشخاص عموماً سواء كانوا طبيعيين أم اعتباريين .

فهي إذن صفة في النفس ترسخت وتأصلت ويتحقق بها الفهم لمقاصد النصوص ورمي العبارات القانونية، مما يسهم في القدرة على إعطاء رأي قانوني للقضية المعروضة أو النص المطروح من خلال النظر والتحليل والتفسير، علاوة على الحرفية في الصياغة والتفسير وتحليل وتكييف المراكز والشروط والعلاقات والوقائع القانونية(33) وقواعدها القانونية(34) .

كما أنها حصيلة الشخص القانوني التي تؤدى إلى نشوء نظرة للأمور من جانب قانوني أو ذلك نتيجة دراسته القانونية وخبراته العلمية في المجال القانوني، وهي ما تعينه على فهم اللغة القانونية لفظاً ومعنى.

للملكة القانونية دلالات عديدة أهمها :

1- استيعاب المسائل المستجدة في نطاق الدراسات القانونية:

فعلى مستوى القانون الخاص ظهرت العديد من الموضوعات المستحدثة التي تحتاج أحكاماً جديدة تشريعياً وقضائياً وفقهياً في المرحلة السابقة على التعاقد (المفاوضات) والمسؤولية المدنية.

وهنا تظهر الملكة القانونية مدى تمتع صاحبها باستيعاب قواعد العقود من حيث تكوينها وآثارها وتنفيذها فيستطيع من خلالها أن يستوعبها ويضع أحكام ما يستجد منها. مثال:

(32) كما أن الملكة هي صفة النفس وتعيين الشخص على سرعة البديهة في فهم الموضوع وإعطاء النص الخاص به والتمييز بين المتشابهات بإبداء الفروق والموانع والجمع بينها بالعلل وللأشياء والنظائر وغير ذلك والملكة صفة مكتسبة و موهبة التحقق للشخص بالاكتساب والموهبة في اكتسابها يتحقق بمبادئ العلم وقواعده وهي صفة يقتد على استنتاج الاحكام من مآخذها فهي تدريب المتفقه على ضبط فقهه ويترقى في فهم العلم ويتدرب ويتمرن بالتفكير العلمي واستخراج الأحكام من النصوص من خلال القواعد التي درسها.

(33) عبداللطيف الهريشي، الملكة القانونية، مقاله سابق الذكر.

(34) عزيز الخفاجي، ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية(العدد1/9)، ط 2012م، ص3 ،عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين، تنزيل الأحكام على الوقائع القضائية والفتوية، ط 1 ، 2018 ،ص 22 و36

عقد البيع الدولي للبضائع والجدك (الإيجار التمويلي) والفرنشايز وعقد البيع الإيجاري وعقود الاستثمار والبوت وغيرها(35).

2- القدرة على تبويب وتصنيف الموضوعات وتكييفها : أي معرفة كون الموضوع يدخل ضمن تخصص معين من القانون(خاص أم عام) أي يحدد طبيعة الموضوع القانونية بحيث يمكنه تصنيفها ضمن الفرضيات المناسبة لها تمهيداً لتكييفها تكييفاً صحيحاً أي إعطائها الوصف القانوني السليم بحيث يكون من شأن ذلك اختيار الحكم المناسب للواقعة ، ويعد التكييف من أخطر المسائل التي يتعرض لها الفقيه والقاضي في عملهما على حد سواء لأنه يحتاج إلى دقية ودراية كافية في أحكام القانون ، وأبرز الأمثلة معرفة التنويه بين أعمال الإدارة (عقد احتراف اللاعب) وأعمال التصرف (عقد انتقال اللاعب) أو أن عقد الإيجار من أعمال الإدارة بينما عقد البيع هو من أعمال التصرف(36).

3- صلاحية إبداء الرأي حول مشكلة أو نزاع ما : وذلك بالرجوع إلى صاحب الملكة القانونية باعتباره مستشاراً قانونياً (37)لمعرفة حل ذلك أو البحث عن مخرج قانوني لمشكلة حدثت أو نزاع قائم ليستفسر منه عن حكم القانون فيها، وعليه فالجواب الذي يعبر عن سرعة بديهة يغبر عن تمتع الشخص بالملكة القانونية ، والعكس صحيح أيضاً.(38)

4-تقويم الأحكام: ولا يكفي أن يكون المتمتع بالملكة القانونية قادراً على الإجابة عن أي سؤال يتعلق بمسألة قانونية أو إيجاد حكم في القانون لمشكلة أي نزاع معين، ولا يلزم أن يكون على غراره وإحاطة بكل التعديلات في جميع القوانين السائدة في المجتمع لأن ذلك تكليف بمستحيل نظراً لتشعب القوانين وكثرتها، بل يكفي أن يكون عالماً بالأحكام الأساسية بالقانون، ولديه القدرة على تقويمها من حيث مدى منطقيتها وتناسقها وتحقيقها للعدالة(39).

المطلب الثاني

أساس الملكة القانونية ومصادرها وأدواتها وطرق الاستدلال وطبيعتها

(35)محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 64، وما يليها.
(36) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 65 وما يليها.
(37) انظر في مفهوم الفقيه أو المستشار القانوني: سارة عبد الصمد، دور الابستمولوجيا في تطوير الفكر القانوني ،مجلة الوقائع القانونية، مجلد 2 عدد 6، الناشر زكرياء العماري،2020 ، ص16،17.
(38) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 66.
(39)سارة عبد الصمد، مرجع سابق، ص 15.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

ما هو أساس الملكة القانونية؟ وماهي مصادرها وأدواتها؟ (الفرع الأول) ثم ماهي طرق الاستدلال؟ وماهي طبيعتها القانونية؟ (الفرع الثاني) الأجابة عنهما على النحو الآتي:

الفرع الأول
أساس الملكة القانونية ومصادرها وأدواتها

نتناول أساسها أولاً (الغصن الأول) ثم مصادرها ثانياً (الغصن الثاني) ، وأخيراً أدواتها (الغصن الثالث):

الغصن الأول

أساس الملكة القانونية

نظراً لأن الملكة القانونية هي قدرة الشخصية القانونية - رجل أو امرأة – محامٍ أو قاضٍ أو عضو نيابة أو عضو هيئة تدريس في كليات الحقوق أو باحث للقانون أو دارسه - على فهم اللغة القانونية لفظا ومعناً والتعايش فيها والتعامل معها وإدراك وانتقاء ما يمكن منها من ألفاظ عند الحاجة إليها أثناء العمل والتعامل المهني(40) وهي ضرورة من ضرورات المهنة القانونية ووسيلة لابد منها لإيصال الفكرة عند الحديث مع أصحاب الاختصاص وانعدامها يؤثر في قدرة الشخص في التعايش مهنياً وعلمياً في الأجواء القانونية من معاني ظاهرية وتوظيفها توظيفاً صحيحاً، وهي تختلف باختلاف البيئة القانونية وطبيعة العمل القانوني والقضائي الذي يمارسه صاحبها، وهي من الركائز المهمة في رسم ملامح الشخصية القانونية وكثرة العمل (الخبرة) والقراءة والاطلاع من أهم أسبابها وأساسها كالتالي :

أولاً - تتحقق الملكة القانونية من خلال الاختصاص(41) :

1- حسنُ اختيار المساق والمنهج من ناحية واختيار المدرس(42) من ناحية أخرى.

2- تغيير طرائق التدريس (من التلقين إلى التطبيق) لتلبية احتياجات المجتمع وكذلك اتباع الدراسة المقارنة(43) مثال الحديث عن الجرائم والنقود والإلكترونية والقتل الرحيم والمسؤولية الطبية عن عمليات التجميل غير الضرورية وتأجير الرحم ودراسة العقود الدولية مثل البوت(44) والعقود التكنولوجية الحديثة. أي تنمية الملكة القانونية

(40) فتح الله محمود رجب، مرجع سابق.
(41) حيدر حسين على الكريطي ، العلاقة ،مرجع سابق ، ص32 وما يليها
(42) رامي عايش ، و(آخرون) ،"محامى الظل..." نقطة ضعف مهنة النبلاء ،مقال منشور في جريدة البيان ، العدد13368 بتاريخ 2017/11/23
(43) حيدر حسين على الكريطي ،العلاقة ، مرجع سابق ، ص 176 وما يليها.
(44) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق ، ص 64، وما يليها.

لدى دارس القانون وذلك عن طريق تنمية المهارات الذاتية ومشاركته الأستاذ الحوار والمناقشة (تفاعل بين المرسلِ والمستقبلِ) فكيف يتم ذلك.

ثانياً-تحقق المَلَكَة القانونية من خلال تنمية المهارات(45):

لأجل تحويل دارس القانون من طالب درجة الى عالم قادر على الولوج في الحياة العملية بصورة سلسة وبخطى واثقةٍ، يلزم على الدرس في الكلية أن يدربه على كيفية فهم الجانب التطبيقي خلال اكتساب الجانب النظري، وذلك من خلال خطوات يلزم أن تكون مفروضةً على تدريسيي كليات القانون من خلال الاعتماد الأكاديمي ولا يترك الأمر لمسؤولية المدرس الشخصية والأخلاقية، بل واجب قانوني مفروضُ عليه التطبيق العملي في:

فهم الغاية من وجود القانون:

يكون بطرح الأسئلة المناسبة عند معالجة أو تحليل النصوص القانونية أو الفقهية خاصة في باب الأحكام التي يتبعها عادة أداة الاستفهام ماذا؟، لماذا؟ ، كيف ؟ لأن دراسة القانون في جانبه النظري يغلب عليها معالجة وتحليل النصوص القانونية في جانبه النظري يغلب عليها معالجة وتحليل النصوص القانونية أو الفقهية عامةً أو خاصةً بشكل مندرج في باب الأحكام، ويسبقها دوماً أداة الاستفهام (ماذا؟) أو (لماذا؟) دون أن نجد إلا نادراً من يبحث عن الأجوبة التي تسبقها أداة الاستفهام (كيف؟!) أي من النادر أن نقرأ بحثاً قانونياً يبدأ من نقطة جوهرية تتمثل بأصول الفقه القانوني(المدخل لدراسة علوم القانون)(46) وهي تعلم دارس القانون كيفية استنباط الحكم وتفسيره وكيفية تكييف الواقع وتطبيق القاعدة القانونية عليه وطرق الاستدلال والبحث عن قصد المشرع(47).

(45) أنظر الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سلطان بن عبد الله العمري، 28 مفتاح في تنمية الملكة الفقهية. https://s-alamri.com/ تاريخ الزيارة 2021/11/22. وانظر كذلك: عبد اللطيف القرني مقاله: قراءة النصوص القانونية ، ومقاله:" فهم النصوص القانونية"، منشورة على الموقع الإلكتروني لجريد العرب الاقتصادية : https://www.aleqt.com/2015/08/27/article_985560.html ، تاريخ الزيارة: 2021/11/10.وانظر الأكاديمية الدولية للوساطة،أهم عشر مهارات قانونية يحتاجها القانوني المحترف، منشورة على موقع الأكاديمية الإلكتروني: https://iamaeg.net/ar/publications/articles/top-10-skills-for-lawyers . تاريخ الزيارة 2021/10/19.

(46) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 13 وما يليها.

(47) كل ذلك لا نجده في المواد القانونية الأخرى مثل الدستوري والدولي والمدني؛ لأنها تطبيق لمادة أصول الفقه القانوني، عزيز الخفاجي ورياض أبو سعدة، ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، السنة 2010، المجلد :2، العدد 3 من ص 44-55 وخصوصاً ص 44.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

ولكي نهيئُ المساحة الكافية لاكتساب المهارات العلمية والنظرية والمعرفة المتجددة والمعمقة، وتطورات علم القانون يلزم تحقيق أمر جوهري يتمثل بامتلاك مفاتيح المعرفة القانونية.

2- امتلاك مفاتيح المعرفة القانونية:

لابد من إعطاء مراجع قانونية متعددة للطلاب من أستاذ القانون، وأن يكون الطالب ملماً بالجانب التشريعي وتعديلاته ، وأن تكون هناك مساحة للمقارنة الحقيقية مع مدرسة قانونية مختلفة مثل المدرسة الأنجلوسكسونية أو اللاتينية وسواء توجيه الطالب القانون للاستمرار في دراسته (الماجستير أو الدكتوراه) أو سلك طريق المحاماة أو المعهد القضائي، فإن تحليل الأحكام لا بد منها وهذا يتطلب أن ينشأ طالب القانون في بيئة سليمة من حيث منهاج قانوني سليم متطور شكلاً ومضموناً، (48) وربط طلبة القانون بالأحكام القضائية بصورة إجبارية واعتبار ذلك أحد أهم أسس النجاح في الجانب النظري ، وبذلك ستزول الفكرة السائدة لدى طلبة القانون بأنه لا علاقة لما يدرسونه في الكلية بما سيجدونه في الواقع التطبيقي(49).

والتنمية القانونية لن تتحقق إلا من خلال(50) :

1- وجود أساتذة اختصاص يدرسون في اختصاصهم الدقيق وملمين بالتطورات الفقهية والتشريعية جميعاً وبالصورة التي تنعكس على المواد التي يقومون بتدريسها.

2- إعادة النظر في سنوات الدراسة النظرية بحيث يلتزم الطالب بمدة إضافية يغلب عليها الطابع العملي والتدرب أو التدريب في مكاتب المحاماة والمحاكم.

3- حذف المواد التي لا فائدة منها التي يمكن أن يتعلمها الطالب بقدراته الذاتية ولو الزم بتقديم امتحان فيها؛ لأن جانبها النظري هو الغالب.

---

(48) عن أهمية المعرفة القانونية انظر : زكريا جلال نقريش، مقاله المنشور على الموقع الإلكتروني: https://kenanaonline.com/users/doctorzakaria/posts/136929 . تاريخ الزيارة 2021/11/22.
وعن إدارة المعرفة القانونية انظر : أحمد سعيد بن هزيم السويدي ، مفهوم إدارة المعرفة ، مقاله المنشور على الموقع الحكومي لمحاكم دبي:
https://www.dc.gov.ae/PublicServices/websitefiles/Publications/Knowledge_Management_AR_2012.pdf ، تاريخ الزيارة 2021/11/22.

(49) حيدر حسين على الكريطى، ورياض أبو سعدة مرجع سابق، ص 185وما يليها ، عزيز الخفاجي ، مرجع سابق ، ص 53

(50) انظر مقال سبل الارتقاء بالملكة القانونية علمياً وعملياً، مجلة المختبر القانوني (المغربي)،منشور على الموقع الإلكتروني للمختبر :http://www.labodroit.com/ تاريخ الزيارة 13 /2021/10.

4- تدريس اللغة العربية من ناحية كيفية المرافعة وكتابة المذكرات وصياغة الأحكام القضائية وكيفية كتابة العقود وصحف الدعاوى والطعون باللغة العربية الصحيحة والسليمة والمفاهيم القانونية السليمة.
5- تنمية روح المنافسة والتعاونِ بين مختلف الجامعات من خلالِ ورشات العمل والندوات والمؤتمرات والمحاكم الصورية.
6- إلزام الطلبة بمتابعة الأحكام القضائية الجديدة وتعلم فن التحليل والاستنباط بالشكل الصحيح وبثقة معنوية عالية.
3- ومن مهارات تحقق الملكة القانونية :
أ- مهارة الفهم والنظر القانوني ب- مهارة التحليل القانوني ج- مهارة التفسير القانوني) د- مهارة الصياغة القانونية ه- مهارة الاستدلال القانوني (المحاججة القانونية) و- مهارة الاستنباط القانوني ز- مهارة التطبيق القانوني .

الغصن الثاني
مصادر الملكة القانونية(51)

النصوص التشريعية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية والتعليمات الإدارية :
يطلع صاحب الملكة القانونية عليها ويقرأها ويفهمها ويحللها ويفسرها والاستعانة بها في وضع الملكة القانونية موضع التطبيق، وإذا كان صاحب الملكة القانونية سيشترك في صياغته أن يكون ملماً إلماماً تاماً بقواعد الصياغة ومنها بالنسبة للقوانين واللوائح، والقرارات الوزارية ،والتعليمات الإدارية وغيرها.
الأحكام القضائية:
الاطلاع عليها وقراءتها جيداً وفهمها وتحليلها وتقييمها جيداً والاستعانة بأحكام المحاكم العليا في وضع الملكة القانونية موضع التطبيق، وكذلك إذا كان صاحب الملكة القانونية قاضياً فعليه أن يتبع طرق الاستدلال من استنباط واستقراء وقياس في تكوينه لحكمه .
وكذلك أيضا توجد طرق أخرى متداولة في المنهجية التحليلية المعتمدة عند الغربيين : مثل a contrario بمفهوم المخالفة أو fortiori (من باب أولى) ... . وهي كلها من قواعد المنطق المعروفة علاوة على ذلك فإن صاحب الملكة القانونية يجب أن يميز بين محاكم الموضوع ومحاكم القانون، وكذلك بين درجات التقاضي ، ودرجتا ومراحل

(51) بندر الشهري، مقاله " تكوين الملكة القانونية"، منشورة على الموقع الإلكتروني:
https://rattibha.com/thread/1172060116872564736?lang=ar تاريخ الزيارة 2021/10/07.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

التقاضي أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة، وأمام النقض أو التمييز ويستفيد كذلك في علمه من المبادئ العامة التي تضعها المحكمة العليا .

المناقشات الأساسية:

حيث إن السؤال هو استفزاز للمعرفة، وبه يستطيع صاحب الملكة القانونية التواصل إلى الحقيقة وبالتعايش يتضح كذلك البيان، لذا لا يتردد صاحبها في طرح أي نقاش قانوني مع أساتذته أو زملائه أو المحامين أو غيرهم من المشتغلين بالقانون .

الكتب والمؤلفات والمقالات والأبحاث القانونية :

تؤسس الملكة القانونية لأنها تكتب من فقهاء وعلماء وأكاديميين وباحثين ومؤلفين في مجال التخصص يقطع النظر عن معنى تطبيقها من عدمه.

إدارة المعرفة(52) :

تنمية المعلومات والمعارف التي تخزن في ذهن أو عقل صاحب الملكة القانونية مع الاستعداد والموهبة والذكاء في إداراتها من خلال معرفة " طرق الرجوع عليها "

(52) هي مجموعة المعتقدات والمعاني والتصورات والمفاهيم والأحكام الفكرية التي تتكون لدى الإنسان من خلال محاولاته المتكررة لفهم الأشياء والظواهر المحيطة به، على مراح ، مرجع سابق ، ص 27 والمرجع الأجنبي المشار إليه في نفس الصحيفة رقم 1. محمد سليمان الأحمد ، مرجع سابق ، ص 67 وما يليها ، حيث يوضح أن الملكة تتطلب خزيناً من المعلومات في مختلف العلوم القانونية ،وأن يكون هذا الخزين قد تكون بصورة صحيحة ،وأن يكون لدى صاحبه قدراً من المعلومات تجعله قادراً على إلقائها واستخدامها واستثمارها كلما كانت هناك مناسبة ،وأن يحظى هذا التلقي والإلقاء بالديناميكية المستدامة وإلا سقطت الملكة بالتقادم ، وعليه فالمقومات هي : أولاً المعلومات: هي مفاهيم تكمن في تصورات عن بعض العلوم أو الفنون يصيفها شخص وينقلها للآخر، وهو يلقيها بنفس الطريقة التي تلقها ؛ لذا فالمعلومات عبارة عن كل رسالة يمكن نقلها إلى الغير بأية وسيلية كانت ، وهى تتسم بطابعها غير العادي وقابليتها للنقل والتداو لمن آخر ، وهو يلقيها بنفس طريقة المتلقي ، لذا يجب أن تكون لديه معلومات كافية عن مجموعة المفاهيم القانونية الأساسية والجوهرية التي تلقاها من أساتذته وكونت هذه الملكة (ص 67). وثانياً التلقي: لا يكفي أن تكون لديه معلومات قانونية بل يجب أن يكون قد حسن التقاطها وتلقها بشك سليم ؛ لأن التلقي بشكل غير سليم من حيث نوع المعلومة (مغلوطة)، أو تكون طريقة تلقيها معيب. وهكذا (ص68). وثالثاً الألقاء في المنهج أو عدم تسلسلها أن بعضها يعتمد على فهم غيرها. وثالثاً الإلقاء: إن فصاحة الإلقاء وصحته، وقيامه على التسلسل المنطقي للأفكار، واعتماد التنسيق المترتب في عرض الموضوعات وإفهامها للغير، مهما كانت صفته أو وضعه الملقى لهذه المعلومات لا تكون ضبابية أو غير مفهومة، فهذا يعنى أن الشخص الملقى بها قد يفتقر إلى المعلومات أو تلقها بشكل غير سليم أو يفتقر إلى المنهج الصحيح للإلقاء بها على الغير (ص 68). رابعاً الديناميكية المستدامة: أي، فأنه سيفقد مع مرور الحركة المستمرة في تلقى المعلومات القانونية وإلقائها، فمن ثبت وانعدمت حركته في تلقى المعلومات او في إلقائها على حد سواء الزمان معلوماته السابقة او تكون تلك المعلومات غير ذات فائدة. إذ ان علم القانون، كسائر العلوم الأخرى، مطور وينمو، فهو يتطلب المتابعة والمثابرة في الاهتمام في تلقى المعلومات ومعرفتها، لاسيما الجديدة منها، ويجب ايضا على من يتلقى هذه المعلومات الى إلقائها على الغير أما بمحاضرة، او ندوة، او مناقشة، أو محاورة، او ما شكل ذلك. إذ ان الذى يعزز التلقي هو الالقاء، كما أن الاخير يشكل دلالة للغير على ان الملقى يمتلك ملكة قانونية جيدة، وهذا كله ناجم عن وجوب وجود ديناميكية مستدامة تتدفق على صاحبها بالمعلومات ويدفقها على الغير، وهكذا كي تكتمل دائرة العلم والمعرفة، فالملكة القانونية بهذه الديناميكية كالنهر الذى لا يقبل السكون، له منبع وله مصب وهو ساري لا يتوقف أبدا، فان توقف امتنع علينا تسميته بالنهر (محمد سليمان، مرجع سابق ، ص 68 وما يليها).

واستذكارها بشكل مستمر ودائم بطبيعة كل معلومة أن لم تعود لها بين كل فترة وأخرى تكون معرضة للنسيان.

البحث القانوني: (53)
أدوات ومصادر البحث تطورت وتغيرت من تقليدية إلى إلكترونية مما سهل عملية البحث وكذلك عالم المعلوماتية والانفتاح والعولمة والتقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي كل ذلك بسط واختصر الوقت والجهد في الحصول على قيمة المعلومات والمعرفة اللازمة للموضوع بشكل سريع ومقيد حيث يمثل البحث القانوني قيمة مضافة وصاحب الملكة القانونية بشكل دائم ومستمر، ويكون في المرتبة الأولى بالنسبة لها.

الغصن الثالث
أدوات الملكة القانونية

اللغة(54) :
من خلالها يتم نقل وإيصال المعلومات والتواصل بشكل مقنع واتقان المصطلحات القانونية وتطوير مهارات الاستماع مع اتقان القواعد اللغوية الأساسية نحوياً وإملائياً.
النصوص التشريعية:
سواء أكانت دولية، أم دستورية، أم قوانين موضوعية، أم إجرائية، أم لوائح أم قرارات وزارية أم تعليمات إدارية.
أحكام قضائية:
الواردة في الدوريات أو المجلات.
المؤلفات والكتب:
الفقهية، والمقالات، والأبحاث، والرسائل.
الصحف أو المذكرات:
أو المستندات، أو التقارير، أو القرارات، أو الاتفاقيات القانونية.

(53)احمدوش مدنى ،الوجيز في منهجية البحث القانوني ، ط3،2015 ص 4.و انظر النشرة الصادرة من الأكاديمية الدولية للوساطة "10 مهارات للمحامي المحترف"، سابق الإشارة إليها، بند رقم (5) منشورة على الموقع الإلكتروني: https://iamaeg.net/ar/publications/articles/top-10-skills-for-lawyers تاريخ الزيارة 2021/11/22.
(54) أمل الكردفانى، اللغة ومنهج التفكير القانوني، مقالتها المنشورة على الموقع الإلكتروني: https://alantologia.com/blogs/13015/ ، تاريخ الزيارة: 2018/11/5. ووفقاً لها تنقسم مناهج التفكير القانوني إلى منهج خطي، و تفكيكي، وتخيلي، وشبكي أو تفكير منظومي، وتفكير نقدى، ومنهج وصفى.

وسائل التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني
طرق الاستدلال ومنهاجيتها وطبيعتها القانونية

نوضح طرق الاستدلال (الغصن الأول) ثم بيان منهاجيتها وطبيعتها (الغصن الثاني) على النحو الآتي:

الغصن الأول
طرق الاستدلال

(الاستنباط – الاستقراء – القياس)

1-الاستنباط:

يخلط العديد من الباحثين بين كلاً من الاستنباط والاستقراء، فما هو المقصود بالاستنباط؟ وما هو المقصود بالاستقراء أي المنطق والاستدلالي والمنطق الاستقرائي؟ الاستنباط: أي المنطق الاستدلالي للاستنباط: هو الانتقال من مقدمات مسلمة البرهان إلى نتائج صحيحة والحصول على معلومات خاصة نهائية من المعلومات العامة، وهو أيضاً وباختصار عبارة عن استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة العزيمة (55)وهو أيضاً استخراج المعنى المودع من النص حتى يبرز ويظهر (56).

أولاً: مفهوم الاستنباط في اللغة:

يعني النبط: الماء الذى يخرج من البئر أو ما تحفره وقد ينبط ماؤها ينبط وينبط نبطاً، أي نبع، وكل ما أظهر فقد أنبط ويقال: تستنبطه واستنبط منه علماً وخبراً ومالاً إذا استخرجه بالاستنباط: لاستخراج (57) ويقال استنبط الفقه أي استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه، ومنه قول الله عز وجل:(لعلمه الذين يستنبطونه منهم) (58) ، أي : يستخرجونه .

(55) انظر الجرجاني، التعريفات، ص 38، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنه 1413 هـ ، 1992 ، مشار إليه في محمد حمد كنان ميغا ، الاستنباط من النص شروطه وضوابطه ، الرابطة المحمدية للعلماء (المغرب) 2008 ، ص 148 وما يليها .

(56) انظر السمعاني، قواطع الأدلة في الاصول 2 / 92، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1997 م.

(57)انظر أبن منظور، لسان العرب، 7 / 410 – 411.

(58) سورة النساء، الآية 82.

ويُقال: أفلان لا يدرك له نبط، أي لا يعلم قدر علمه وغايته، وفلان لا ينال له نبط، أي (إذا كان داهية) لا يدرك له غور. وفى الحديث " من غدا من بيته ينبط علما فرشت له الملائكة أجنحتها " (59)، أي يظهره ويفشيه في الناس.

ثانياً: مفهوم الاستنباط اصطلاحاً: قد عرفه العلماء بتعريفات عدة، وجميعها متقاربة المعاني ومنها كما ذكرنا سابقاً: هو استخراج المعنى من النصوص بفرط الذهن وقوة العزيمة، وهو أيضاً استخراج المعنى المودع من النص حتى يبرز ويظهر، وهو استخراج الحكم بالاجتهاد(60). والاستنباط هو القياس(61). قياس واستدلال، والاستدلال يكون بأمارة أو علة، ويكون بشهادة الأصول. (62)

استخراج الدليل على المدلول بالنظر فيما يفيده من العموم، أو الخصوص، أو الإطلاق، أو التقييد، أو الإجمال، أو التبيين في نفس النصوص أو نحو ذلك مما يكون طريقاً إلى استخراج الدليل منه(63).

وأيضاً هو استخراج الأحكام الخفية من الأدلة البعيدة(64) ، وقيل: هو تصفح الأدلة لاستخراج الأحكام(65).

وهنا نستطيع أن نستخلص مما تقدم أن الاستنباط هو: استخراج المعاني والأحكام والحكم الخفية من النصوص بدقّة النظر ومهارة الفكر، وقوّة العقل، والملكة الفطرية، والمكتسبة.

ثالثا:- شروط الاستنباط :

1- الاستنباط يستلزم اجتهاد، وإيمان قوى للوصول إلى هذه المعرفة وحده ذكاء، وقدرة نظرية على النظر والاستدلال.

(59) له شاهد عند الطبراني في الأوسط 3 / 377 من حديث صفوان بن عسال، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من غدا من بيته ينبط علما فرشت له الملائكة أجنحتها رضى بما يصنع " .

(60) حاشية العدوي 1/153-154، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر-بيروت، سنة 1412هـ.

(61) انظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه 366/1، تحقيق عبد العظيم محمد الديب، دار الوفاء، مصر، ط الرابعة، سنة 1418هـ، والشوكاني، محمد علي، إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدري، ص: 342، دار الفكر-بيروت، ط أولى، سنة 1412هـ/1992م.

(62) آل تيمية، المسودّة في أصول الفقه، ص: 401، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المدني-القاهرة.

(63) الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول، ص: 342، مرجع سابق.

(64) السيوطي، تفسير الاجتهاد، ص: 51، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة-الإسكندرية، الطبعة الأولى سنة 1403هـ.

(65) أنظر: أبو المظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، ص: 32. والاستنباط منهج بخلاف الاستقراء. وائل أحمد علاّم، مرجع سابق، ص 60.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

2- الملكة الفطرية والملكة المكتسبة للحفظ والفهم، وهو أن يكون عنده صفاء ذهن ونفاذ بصيرة(66) .
3- معرفة آيات وأحاديث الأحكام، ونصوص القانون والتمييز والربط بينهما.
4- معرفة أقوال العلماء في الفقه، والعلم بأصوله واللغة العربية السليمة حتى يحسن بها الفهم.

رابعاً :- ضوابط الاستنباط(67):

- ألا يؤدي إلى إبطال نص قانوني أو إلغائه أو أبطال نصوص قطعية الدلالة أو الغائها إذا ثبت أن الاستنباط هو استخراج المعنى الخفي من النص، فيجب أن يتفق هذا المعنى المستنبط مع النصوص القطعية الأخرى، ولا يتعارض مع معانيها ودلالتها ومقاصدها فإذا ثبتت قطعية النص فلا يجوز الاجتهاد في إثبات معنى آخر له بدعوى المصلحة، لأن إثبات الحكم بالمصلحة ظني، فلا يمكن تغليب الظني على القطعي بأي حال من الأحوال.

- مراعاة الأولويات: إن الاستنباط يجب أن يراعى فيه الأولويات في كل جوانب الحياة في الأوامر والنواهي.

- عدم مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة: إن الاستنباط يجب أن يكون من أجل تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة ، و إلا كان جهداً ضائعاً، ولذلك فإن كل ما يحفظ مقاصد الشارع فهي مصلحة بالمحافظة على العقل والنفس والدين والمال وتزويده بالعلم النافع والحث على ذلك .

- ألا يكون بالهوى أو لتحقيق غرض شخص: لما كان الاستنباط هو أشرف درجات العلم، وجب ألا يكون تحت سلطان الهوى، والترف الفكري، أو تحت أي ضغوط خارجية، أو تحت أهواء العوام، وإنما يكون الاستنباط من أجل الأخذ بأيدي الناس إلى ما فيه صلاحهم وانتشال العوام من براثن الجهل والفقر والحاجة، فإن حاد الاستنباط من ذلك وأصبح من أجل تحقيق أغراض شخصية، وإرضاء فئة معيّنة، فهو استنباط باطل وجاهل؛ لأنه استنباط من أجل الفساد لا من أجل الصلاح والإصلاح.

- أن تكون العلة المستنبطة مؤثرة: أي يدور الحكم معها وجوداً وعدماً، وأن تشهد الأصول للحكم المستنبط، هذا إذا كان الاستنباط من قبيل القياس والاستدلال.

(66) انظر: ابن بدران، المدخل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، ص: 372:373، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الثانية، سنة 1401هـ، مشار إليه في محمد حمد كنان ميغا، مرجع سابق، ص 15 وما يليها .
(67)محمد حمد كنان ميغا، الاستنباط من النص شروطه وضوابطه، مرجع سابق، ص 15 وما يليها .

إن العلة عند الأصوليين إما أن تكون منقولة، أو مستنبطة، واستنباط العلة يكون إما بالمناسبة، أو بالسبر والتقسيم، أو بالدوران.

2- الاستقراء :

الاستقراء هو عملية استدلال صاعد يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، أي انتقال من الجزئيات إلى حكم عام، ولذلك تعد نتائج الاستقراء أعم من مقدماته(68)، وهو أسلوب من أساليب الحكم المنطقي ، ويتشكل هذا الحكم بفضل قراءة عدة حالات، ومن ثم التعميم، ويستخدم هذا الأساس، أي الانتقال من الجزء الى الكل، أو من الخاص الى العام (69) ويتحقق الاستقراء من خلال الملاحظة والتجربة ومختلف تقنيات البحث المتبعة(70).

أولاً- مفهوم الاستقراء في اللغة :

الاستقراء: من قرأ الأمر أي تتبعه ونظر في حاله(71) ، وهناك من يرى أنه قرأت الشيء بمعنى جمعته وضممت بعضه إلى بعض ليرى توافقه واختلافه، وكلا الأمرين يعني التتبع لمعرفة أحوال شيء ما (72).

ثانياً- مفهوم الاستقراء في الاصطلاح:

الاستقراء عند المنطقيين هو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة، وعرفه الإمام الغزالي بقوله " هو أنه تتصفح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكم على ذلك الكلي به "، وعرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي بقوله " تعميم من حالات جزئية تتصف بصفة مشتركة " (73)

وبناء على كل ما سبق يمكن تعريف الاستقراء على أنه "عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية ".

(68) محمد عبد العزيز العرفج، المنهج الاستقرائي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 14350/ 1436 هـ، مقالة منشورة في مدونه القوانين الوضعية منشور على الموقع الإلكتروني:
https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_3.html،تاريخ الزيارة 2021/12/18م.

(69) هبة النجار، الفرق بين الاستقراء والاستنباط، شبكة المعلومات العربية (مكتبتك)، منشور بالنت ، 20 / 2 / 2019.

(70) محمد عبد العزيز العرفج، المنهج الاستقرائي، مرجع سابق، ص 2.

(71) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، الطبعة الثانية، 1993م، مكتبة لبنان، بيروت، ص325.

(72)عبد العال المتقي المنهج الاستقرائي عند الإمام الشاطبي، مقالة منشورة (ديوان العرب)، يونيو 2007، ص 1.

(73) انظر بالتفصيل عبد الرحمن بدوي، مناهجُ البحث العلميّ، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت،1997.

وقد قسم أرسطو الاستقراء إلى نوعين هما: - 1- استقراء ناقص. 2- استقراء تام أو كامل (74).

الاستقراء الناقص هو: انتقال الذهن من الحكم على الجزئيات إلى الحكم على الكلي ، وهو استدلال معرض للاختلال لاحتمال سقوطه بعدم استقراء جزئية واحدة ، أي أن الباحث يقوم بدراسة بعض مفردات الظاهرة دراسة شاملة ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل ، أن ينتقل الباحث من المعلوم إلى المجهول.

الاستقراء الكامل هو: - استقراء يقيني على ملاحظة جميع مفردات الظاهرة موضع البحث لإصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة، أي انتقال الذهن من الحكم على جميع الجزئيات إلى الحكم على كليهما، وهناك من يعد الاستقراء استنباطاً؛ لأنه لا يسير من الخاص إلى العام، بل تأتي النتيجة مساوية للمقدمة.

ولابد عند استخدام الأسلوب الاستقرائي أن نركز على عدة حالات منها (75) :

يجب أن تكون الملاحظة دقيقة ومسجلة، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات المجمّعة.

يجب أن تغطى الملاحظات الحالات الممثلة لمجتمع الدراسة.

يشترط في الملاحظات أن تغطى العدد الكافي من الحالات.

يجب أن تبنى النتائج وتعمم على الحالات المدروسة.

3- القياس :

القياس هو إعطاء حالة غير منصوص على حكمها حكم حالة أخرى ورد نص بحكمها لتماثل العلة بين الحالتين.

ا-مفهوم القياس في اللغة :

مصدر قاس، بمعنى قدر، وتقول العرب قست الشيء بالشيء: أي قدرته على مثاله، كما أطلق القياس على المساواة؛ لأن تقدير الشيء بما يماثله تسويه بينهما فيقال فلان لا يقاس بفلان (أي لا يساويه) وبصورة عامة القياس في اللغة هو التقدير والتسوية بين الشيئيين فأكثر(76).

ب- مفهوم القياس في الاصطلاح:

(74) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، دار اليازوري، عمان، 1989، ص 211 وما يليها .

(75) هبة النجار، الفرق بين الاستقراء والاستنباط، مرجع سابق، ص 2.

(76) محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الطباعة والنشر، الكويت، 1983، ص 559، أبو الفضل جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1955، مادة القياس، ص 559.

هو إلحاق واقعة لم يرد نص بحكمها بحكم واقعة ورد النص بحكمها لتساوى الواقعتين في علة الحكم (77)، أي أن القياس وسيلة لإظهار حكم في مسألة يسكت عنها القانون قياساً على مسألة ورد فيها حكم؛ لأنالعله في الحالتين واحدة(78).

ج-أركان القياس:

المقيس عليه: (أو الأصل أو المشبه به أو الملحق به) وهو المحل الذي يثبت الحكم فيه بنص.

المقيس: (أو الفرع أو المشبه أو الملحق) وهو المحل الذي لا نص فيه.

حكم الأصل: وهو الحكم الثابت في الأصل ويراد إثبات مثله للفرع.

العلة: هي المصلحة التي شرع الحكم لرعايتها أو بعبارة أخرى هي المصلحة المعتبرة في تشريع الحكم والغاية المنشودة من العمل به(79) وأيضاً هي الفرض الذي هدف إليه المشرع من وضع النص أو العله التي اقتضت الحكم القانوني(80).

د- شروط القياس للفقه القانوني(81):

ألا يكون للفرع (المقيس) نصاً خاصاً به إذ لو كان له حكم فلا فائدة من القياس إن تطابقا الحكمان، وإن اختلفا كان القياس باطلاً إذ لا قياس في مواجهة النص.

أن يكون الأصل (المقيس عليه) قد ورد بشأنه نص (حكم) وإلا يكون هذا الحكم قد جاء على وجه الاختصاص ، فهنا يقال إن الأصل قد تفرد بحكم خاص به ، فيجب أن يقتصر عليه ولا يقاس غيره عليه.

أن يكون للأصل (المقيس عليه) علة يمكن أدراكها بالعقل حتى يتسنى القول بوجود وصف يجمع بين المقيس عليه والمقيس بحيث تستند إليه في مد حكم الأول إلى الثاني، أما إذا كان الحكم المنصوص عليه قد جاء تحكيماً بغير عله واضحة فلا يمكن بداهةً القياس عليه.

أن تكون العلة الموجودة في الفرع مساوية على الأقل لعلة الأصل، فإن تفاوتت العلة فلا يصح القياس؛ لأن القياس مع الفارق لا يجوز.

---

(77) خالد رشيد الجميلي، المدخل في دراسة الشريعة الإسلامية والقانون، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1989، ص 141، مشار إليه في عامر عاشور عبد الله، القياس في القانون المدني والفقه الإسلامي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (15)، العدد (52) السنه (17) ، ص 53 .

(78) حسن صرب اللصاصمة، دراسات في المدخل إلى العلوم القانونية، دار الخليج، عمان، 2004، ص 104،

(79) رياض القيسي، علم أصول القانون، مطبعة الفرات، بغداد، ط 2002، ص 330، مشار إليه في عامر عاشور عبد الله، مرجع سابق، ص 56.

(80) مصطفى إبراهيم الزلمي، أصول الفقه في نسيجه الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، شركة العاقل لصناعة الكتاب، القاهرة، ط 2000، ص 114 وما يليها، مشار إليه في عامر عاشور عبد الله، مرجع سابق، ص 56.

(81) حسن صرب اللصاصمة، دراسات في المدخل الى العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 104 وما يليها.

الغصن الثاني
منهاجية الملكة القانونية وطبيعتها

نوضح منهاجية الملكة القانونية ثم نحدد بعد ذلك طبيعتها القانونية:

أولاً :منهاجية الملكة القانونية((82))

تقوم الملكة القانونية على منهاجية التفكير العلمي القانوني(83) أو ما يعرف بخوارزمية التفكير القانوني؛ لذا يجب بيان خطواته ومهارات التفكير القانوني وضوابطه وشروطه ومعوقاته وآدابه من ناحيه، ثم توضيح مراحلة وأخيراً كيفية التعبير عن الأفكار القانونية على النحو على النحو الآتي:

1-: كيف يقوم القانوني بالتفكير أو ما يعرف بخوارزمية التفكير القانوني(84)

أ-خطوات التفكير العلمي بشكل عام :

الشعور بالمشكلة.
تحديد المشكلة.
جمع المعلومات.
وضع الفرضيات واختبارها.
الاستنتاج.
الوصول إلى القاعدة أو الحل.

ب-مهارات التفكير القانوني :

الملاحظة، التساؤل.
المقارنة، التخيل.
التفسير، تحديد مفصل النزاع.
التحليل، التصنيف.
الاستنتاج، التنبؤ.

(82) بصدد تعدد مناهج التفكير القانوني انظر: أمل الكردفاني، اللغة ومنهج التفكير القانوني، مقالتها سابقة الذكر.

(83) التفكير هو نشاط العقل في حل المعضلات والمشاكل التي تواجه الإنسان ومحاولة التكييف مع بيئته وفهم ما يصادفه من ظواهر، ويشمل نشاط العقل القدرات العقلية والملكات الفكرية التي هي عمليات ذهنية معقدة كالإدراك والتحليل والاستنتاج والتخيل والذاكرة .....الخ التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها، على مراح، مرجع سابق، ص 48.

(84) تم الاستعانة في معظم معلومات التفكير القانوني من محاضرة وليد عثمان، تنمية الملكة القانونية للمحامي، مرجع سابق. وانظر كذلك: علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظرياً وعملياً)، منتدى الكتب والمطبوعات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004،ص 14و26 الى 37و48الى 72 و161الى 191 .

التقييم .
جـ- ضوابط التفكير القانوني السليم (الضوابط الأخلاقية والعلمية في الأبحاث العلمية علاوة على الأمانة واحترام قواعد الاقتباس مثلاً):
الحرية والاستقلال: التفكير لابد أن يكون حراً ومستقلاً ، فمن الضروري أن تكون حراً ومستقلاً للوصول لتكييف الحقيقي للواقعة.
المنطق: لابد عندما تقوم بالتفكير لابد أن تفكر بمنطقية، فأي شيء ليس منطقياً لابد أن ينهار.
التجرد والموضوعية وعدم الانحياز: عدم الانحياز لفكرة أو لجنسية أو لجنس معين فمن ينحاز لفكر أو جنس أو لجنسية يتجرد من التفكير السليم.
التفكير ضمن فريق قانوني: الحاجة للعمل ضمن فريق قانوني نظراً لكون العمل القانوني يحتاج لرأيه الأوراق من كل الزوايا. فمن غير الممكن التفكير بطريقة منعزل عن الآخر في بعض المجالات القانونية. فمن يكتب مذكرة قانونية مثلاً يقف ليلقيها على نفسه أو يسجلها ومن ثم يقوم بسماعها. أو يلقيها على فريقه القانوني في مكتبه. ليتاح له ولمن معه إحاطة بالموضوع من جميع جوانبه فيحاط بالموضوع بطريقة تفكير جماعية وسليمة، لتصل لإيقاع الضوء على فكرة معينة أو زاوية معينة أو نقطة قد تغيب عنك فيلفت لها انتباهك.
د- شروط التفكير القانوني(85):
1- البداية من الله، يقول الله تعالى " وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ " (86)
2- مصاحبة القانونيين، وملازمة الأساتذة القانون.
3- التدريب والمداومة الإكثار من القراءة في علوم القانون ذات الاتصال الدقيق بمجال عملك.
يمكن القول إن عملية التفكير القانوني هي عبارة عن مدخلات ومعالجة ومخرجات. فالمدخلات هي المعلومات التي تدخلها في ذهنك والمعالجة هي عملية التفكير والتحليل. أما المخرجات فهي التعبير عن هذه الأفكار.
فإذا كان المدخل خاطئاً فلابد أن يكون المخرج خاطئاً فعند قبولك لمعلومات دون تحميص بمعنى لم تمارس ملكة الشك والتساؤل في هذا الأمر فلم ستوثق عنه، فهل تساءلت عن الكيفية بحيث تقوم بمناقشة المعلومة المعروضة عليك بالكثير من التمحيص والتشكك فيها حتى تصل لصحتها ومصدرها.

(85) وليد عثمان، مرجع سابق
(86) سورة العنكبوت آية 69.

كما من غير المقبول الاستعجال فلا بد أن تجرى الدراسة المتأنية لقضية أو المشكلة.
كما أنه من غير الممكن القيام بالتفكير العلمي السليم باتباع القانوني لمشاعره الشخصية.
هـ- معوقات التفكير القانوني السليم :
1- تقبل المعلومات دون تمحيص.
2- المعلومات الخاطئة.
3- انتفاء المعلومات والاستنتاجات الخاطئة.
4- التسرع في الوصول إلى نتائج من مقدمات ومعلومات محدودة.
5- العوامل الانفعالية والوجدانية.
و- آداب التفكير القانوني :
1- الصدق: فليس لك قلب الثوابت وتظليل الحقائق.
2- الجسارة والشجاعة: لابد أن يكون لديك الشجاعة والجسارة في عرضك لأفكارك
2- مراحل التفكير القانوني السليم(87)
المرحلة الأولى : تحصيل المعلومات وتصنيف الوقائع :
محل التفكير القانوني: أما أن ينصب على التفكير على وقائع أو ينصب على التفكير في قانون (فهي المواد الخام لعمل القانونين) .
فما هو الفارق بين القانون والوقائع؟
القانون سند الحق. الواقعة مصدر الحق.
فمثال ذلك: صدم أحد السائقين أحد المارة، فينص قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه " كل من أضر بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر " فسند التعويض المادة رقم 282 من القانون المدني وهي سند الحق فعندما تبدأ بالعمل القانوني تحتاج لنص المادة الذي قلنا عنه سند الحق.
ومن ثم أنت بحاجة لواقعة وهي مصدر الحق، وهي في هذا المثال (الفعل الضار الذي قام به قائد السيارة) ومصدر الحق في التعويض الذي أقره القانون .
الكيفية لتحصيل الوقائع (88) (وتأخذ عمل المحامي كمثال) :
مقابلة العميل.
المستندات المقدمة من العميل والجهات المعنية.
الطرف الآخر في النزاع القانوني.

(87) وليد عثمان، مرجع سابق .
(88)عبد العزيز فتحاوي، منهجية تحرير الأحكام وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية، إمارة أبوظبي، دائرة القضاء، 2011 ،ص 31 ومايليها.
.

تحصيل المعلومات من خلال شاهد أو من خلال خبير في حال كانت المسألة فنية بحتة.
مهارات تحصيل الوقائع :ة
أولاً – مهارة الحديث.
ثانياً – مهارة الاتصال.
ثالثاً – مهارة طرح الأسئلة.

المرحلة الثانية : كيفية تصنيف الواقعة القانونية :
يشترط في الواقعة القانونية الآتي: ة محددة. ممكنة. متنازع عليها. متصلة. منتجة، جائزة الإثبات.
التكييف القانوني: هو عمل فني قوامه العقل والمنطق السليم ، يهدف إلى إعطاء الواقعة محل النزاع الوصف القانوني المطابق مستنداً بالبرهان الكافي في تقدير الواقعة وأدلتها .
الاستدلال القانوني : هو تقديم البرهان الكافي إلى ما انتهى إليه القانوني في تقدير الواقعة وأدلتها :بالاستقراء والاستنباط والاستنتاج .
مراحل التكييف القانوني:
المرحلة الأولى: تحديد أساس النزاع:
تصنيف الوقائع والأدلة لصالحك أم ضدك.
تحديد طلبات العميل.
المرحلة الثانية: تحديد طبيعة النزاع:
مسألة قانون أم مسألة واقع أم كلاهما.
المرحلة الثالثة: التكييف القانوني للواقعة:
المرحلة الأخيرة مرحلة التطبيق وهو إنزال حكم القاعدة القانونية على الواقعة محل الدعوى. وهذا يتطلب فهم للواقع والقانون.
3- وأخيراً التعبير عن الأفكار (كلما تم التفكير القانوني بطريقة صحيحة يتم التعبير عن الأفكار بطريقة صحيحة)
والتعبير عن الأفكار أما أن يكون شفوياً أو بالكتابة.
وللكتابة ثلاثة شروط ، وهي على النحو الآتي:
شرط الصحة: فلابد أن يكون اللفظ صحيحاً.
شرط اللزوم: لابد أن نلزم نطاق البحث.
شرط الكفاية: نعالج النص من كل جوانبه.
ماذا يحتاج له القانوني عند إلقاء لورقته القانونية:

الإلقاء
الأداء المسرحي (موسيقى الصوت).
تعبيرات الوجه (استخدام للغة الجسد) وحركة اليد.
الإيمان بصدق ما يقدمه من معلومات، والإيمان بجهده وعمله.

ثانياً: طبيعة الملكة القانونية:
تعد الملكة القانونية هي حالة ذهنية أو عقلية وتقوم بالتالي على التفكير المنطقي من ناحية والقانوني من ناحية أخرى ، ومن مكوناتها العلم والمعرفة والممارسة من خلال التعبير عنها بفهم ما يطرح عليها وإدراكه واستيعابه واستنباط الأحكام التفصيلية من أدلتها القانونية لحل الشائك والمشكل منها من ناحية أخرى.
ويثار التساؤل هل تعد الملكة القانونية وسيلة أم غاية؟
إن الملكة القانونية تعد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها حيث إنها تبغي الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم إلى عدالة القضية أو الموقف القانوني المعروض على صاحب الملكة القانونية من الوقائع.
- الملكة القانونية تعد في جانب منها حقاً من حقوق الملكية الفكرية ، ومن ثم تتسم بالحق الاستئثاري لصاحب الحق فيها لاسيما ذلك المتمثل بحقه في نسب العلم الإبداعي أو الابتكاري إليه دون غيره باعتباره حقاً أدبياً واعتبارياً لصيقاً به ، والحق الآخر هو استئثار صاحب الحق بالعوائد المتحصلة من عمله الإبداعي والابتكاري وما يترتب على ذلك من حق شرعي وقانوني له مقاضاه ومنازعه كل من يأتي بأعمال تمثل انتهاكاً لحقة الفكري الاستئثاري المالي أو الاعتباري وما ينشأ لصاحبه من حق في التنازل عن حقه المالي دون الاعتباري المكتسب من استغلال حقه الفكري مادياً سواء استغله بنفسه أم تنازل عنه للغير بمقابل أو بدون مقابل ، ويتبع كذلك بمدة حماية التي تتعاون قصراً وطولاً حسب الحق الفكري محل الاستئثار والاستغلال المالي وبالتالي فهو ليس من الحقوق المؤيدة لمالكها ولخلفه من بعده خصوصاً مؤلفاته الأدبية القانونية والملكية الفكرية لصيقة بصاحبها ، فهو وحده الذى له الحق في نسبها إليه دون الغير بل والاستئثار بعوائدها ما لم يتنازل عنها للغير دون التنازل عن حقه الأدبي في نسبتها إليه كونه حقاً غير قابل للتنازل أو الوهب لتعلقه بفكر المبتكر أو المبدع وحده .
والملكة القانونية تعتتعدبر من الحقوق اللصيقة بالشخص وهي تنتهي بموته ما لم يترتب عليها أثر مالي فتدخل في تركته وتوزع على ورثته من بعده، ومن ثم أثناء حياته لا يملك التنازل عنها لغيره.

كما يثار التساؤل هل الملكة القانونية فطرية أم يمكن اكتسابها؟ إن الملكة عموماً بطبيعتها هي فطرية؛ لأنها استعداد وصفة راسخة وإتيان عمل بحذقة ومهارة، ولكن ذلك لا يعني عدم القدرة على إتيان مهارات الملكة القانونية حيث من الممكن أن يحصل القانوني عليها بالتدريب والمداومة، ولابد أن يسعى كذلك بالجهاد والصبر والمثابرة لإتيانها بالصورة التي يرتضيها ويرضاها من هم في الحقول القانونية مع المداومة والقراءة المستمرة الواسعة(89).

المبحث الثاني
تمييز الملكة القانونية عن غيرها وتقسيماتها

تتميز الملكة القانونية عن غيرها من ناحية (المطلب الأول)، ثم لها تقسيمات متنوعة المطلب الثاني) على النحو على النحو الآتي:

المطلب الأول
تمييز الملكة القانونية عن غيرها

تتميز الملكة القانونية عن الملكات الأخرى بعدة مميزات ، وهي التي سنتناولها على

النحو الآتي:الفرع الأول
تمييز الملكة القانونية عن الملكة الذهنية أو الفكرية

تعد الملكة القانونية إحدى صور الملكة الذهنية أو الفكرية حيث إنها تبدأ من خلال التفكير الذهني أو العقلي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يوجد تنظيم قانوني سواء على المستوى المحلى أم الإقليمي أم الدولي (قانون حق المؤلف) للملكة الذهنية على عكس الملكة القانونية فلا يوجد لها مثل هذا التنظيم ، وإن كانت تعتبر جزءاً من الملكة الفكرية فهي تنال الحماية نفسها من هذه الزاوية(90) .

(89) وليد عثمان، من محاضرته السابقة الذكر.
(90) الملكة العقلية هي قوة عقلية، أو فكرية، أو شعورية، أو إرادية تعتمدا أساساً لتفسير الظواهر العقلية وسابقاً كان ينظر إليها على أنها إحدى قوى العقل البشرى كالذكاء أو الإرادة وتفسر عن طريق عملها وتفاعلها مع جميع الظواهر العقلية وهي تستند على الذكاء، والذاكرة والتمثيل والتصور.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

الفرع الثاني
تمييز الملكة القانونية عن الملكة الفقهية الشرعية

قد تكون أحد صور أو أنواع الملكة القانونية الملكة الفقهية من جانب أهل الفقه سواء أكانوا من أهل الفقه القانوني أم من أهل الفقه الشرعي(91) وتجسد العنصر البشري الملم إما بالقانون الموضوعي الذي وضعه لحياته أو الملم بقواعد الشريعة الإسلامية ويمثله المذاهب الفقهية الإسلامية المتعددة وهم غرس الله الذين يغرسهم في الأمة الإسلامية لضبط مسيرتها ووضع السياسة العامة التي توجه طريقها في الحياة.

الفرع الثالث
تمييز الملكة القانونية عن الملكة الشرعية

إنها تستند إلى أن موضوعها هو القانون والعلم به على عكس الملكة الشرعية فهي تستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية التي يكون أحد مصادرها الاجتهاد الفقهي (أي العمل الإنساني أو المذهبي)(92) بحيث يمكن أن يكون مصدراً للملكة القانونية(93)، علاوة على رجوع صاحب الملكة القانونية أحياناً إلى القرآن أو الأحاديث النبوية الشريفة.
والملكة الفقهية(94) هي صفة راسخة في النفس، تحقق الفهم لمقاصد الكلام الذي يسهم في إعطاء الحكم الشرعي للقضية المطروحة، إما يرده إلى مظانه في مخزون الفقه،

(91) إن الفكر القانوني(نظماً ومعاملات) الذي أُخذ عن الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية كان في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 يتصف بالجمود والتقليد ولكن هل كان ذلك هو سبب تعثر الحركة الاجتماعية السياسية أم أنه كان أثرا لها، طارق عبد الفتاح البشري، الفقه الإسلامي والنظم القانونية في واقعنا العربي المعاصر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد16، رمضان 1431هـ أغسطس 2010 م ، ص 170.

(92)علم الفقه هو معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.
(93) عارف عزالدين حامد حسونة، ربط مهارات التفكير في تدريس علم أصول الفقه الإسلامي لطلبة القانون، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد (8) العدد (10) -تشرين الأول 2019، ص 128:114.
(94)محمد عثمان شبير، مرجع سابق: 41-42. والفقيه في اللغة نسبة إلى الفقه وهو مأخوذ من فقه وهو ما يطلق على الفهم والعلم والفطانة، والفقه في الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وعمل الفقيه لا يقتصر على العلم بالأحكام الفقهية وفهمها، بل على الكشف على علل الأحكام ومآخذها ومقاصدها، وغير ذلك مما يساعد في عملية استنباط الأحكام الشرعية. لذلك عرفه الفقه بأنه الإصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي تعلق به الحكم المكتسب من أدلتها التفصيلية، محمد عثمان شبير، مقاله سابق الذكر.

أو بالاستنباط من الأدلة الشرعية والقواعد الكلية(95) . ويطلق عليها البصيرة والحكمة والاجتهاد وهي تتنوع إلى عدة انواع (96)وهي:

ملكة تقرير القواعد الأصولية والاستنباط الفقهي المستقل عن الغير وهو قضية النفس لاستنباط الأحكام الشرعية والتصرف في الأصول التي ينبني عليها اجتهاداته، والنظر في الآيات والأحاديث، والقدرة على استبعاد الحكام الفقهية للقضايا المستجدة دون نص شرعي والقدرة على إنزال الأحكام المجردة في النصوص الشرعية على الوقائع الجنائية .

ملكة الاستنباط الفقهي المبني على أصول الغير إما قد يكون موافقاً أو مخالفاً لإمامه ويتسم بأنه قضية النفس والقدرة على النظر في كتاب الله والسنة والإجماع والقياس والقدرة على استنباط الأحكام للمستجدات الفقهية واتباع إمامه في الأصول والتمكن من تنزيل الأحكام على الوقائع.

ج – ملكة التخريج الفقهي في المذاهب.

د- ملكة الترجيح الفقهي في المذاهب.

هـ - ملكة استحضار المذاهب (القول المعتمد).

و- ملكة الترجيح بين المذاهب.

- إن تكوين الملكة الفقهية فرض كفاية حيث على عاتق المجتمع توفير فقهاء ذوي ملكات فقهية راسخة لسد حاجاته وهي ضرورية للفقيه لتحقيق النضوج العقلي والفكري وما ينتج عنه من أحكام فقهية (الحذق في الفقه) والاستيلاء عليه ، وهي ضرورية للمجتمع لسد حاجاته لمعالجة قضايا العصر ومستجداته وترشيد مسيرة الدعوة والمؤسسات الإسلامية وتذليل طريق استئناف الحياة الإسلامية.

ويحتاج تكوين الملكة الفقهية إلى انتقاء خاص لدارسي الفقه الإسلامي بما يتوافر لديهم من ذكاء وفطنه وسيرة حسنه والتزام بالواجبات الدينية والاستعداد والهمة في طلب العلم الإسلامي من الأذكياء والأوائل بالرجوع إلى دراسة الفقه الإسلامي ، وبالتالي يحتاج إلى تمكنهم من هذا الفقه والاستيلاء عليه ، والنصح ، والأمانة ،والتحصن بآداب

(95) محمد عثمان شبير، مقاله سابق الذكر: 41.
أو هي صفة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مآخذها أو أن يكون الفقه عنده سجية وقوة يقتدر بها التصرف بالجمع أو التفريق والترتيب والتصحيح والإفساد أو هو القدرة على النظر في الأدلة، وكيفية استنباط الأحكام منها ، حتى لا تكاد تعرض عليه حادثة من الحوادث إلا أمكن أن يعطيها ما يليق بها من الأحكام ، فضلا عن أنه بعد ذلك تطمئن نفسه إلى ما يعمل به من أحكام أو يفتى به غيره أو يقضى به بين الناس ، إذ لا يقدم على ذلك إلا وهو يعلم الدليل على ما أقدم عليه

(96) محمد عثمان شبير، مرجع سابق ،ص 42.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

العلم ، ومعرفة طرق التدريس كما أنه يحتاج إلى منهج دراسي أصيل يتقن العلوم والمعارف الإسلامية المتمثلة في أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما ، والإجماع اليقيني وأصول الفقه الإسلامي المتضمن قواعد الاستنباط(97)، وعلوم اللغة العربية(98) من نحو وصرف ولغة وبيان وأدب ، ومقاصد الشريعة أو الفقه الإسلامي ، والقواعد الفقهية ، علاوة على فهم الواقع المعاصر بما فيه من علوم معاصرة ، وتغيرات سياسية واجتماعية ، وغير ذلك ، وضرورات العصر وحاجاته ويتحقق ذلك بدراسة اللغة الأجنبية ومداخل العلوم الجنائية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإلكترونية والذكاء الاصطناعي وغيرها ، كما يحتاج أيضاً إلى طريقة أصلية في التدريس تقوم على أساس حفظ القرآن والسنة ، وحفظ متن من النون المختصرة في مذهب من المذاهب الفقهية منذ الصغر لقدرة التأسيس ، كما تقوم أيضاً على أساس التدرج في التعلم والحث ينتقل المدرس بالطالب من مرحلة المختصرات إلى الكتب المتوسطة ثم المطولة التي تعرض آراء الفقهاء في جميع المذاهب .

وتنمو الملكة الفقهية الشرعية وتترسخ في النفس بالترجيح بين الآراء الفقهية(99) في المذاهب، والتخريج الفقهي في المذهب أو الموازنة بين المصالح والمفاسد أو المشاركة في المحاورات والمناظرات الفقهية، أو الرحلة في طلب الفقه ، وتنمو الملكة الفقهية الشرعية(100) بملازمة تقوى الله سبحانه وتعالى حتى يلازمه التوفيق بالسداد في سائر علومه وحياته؛ لأن الله مع المتقين برعايته ولطفه وتوفيقه ، حيث يقول الله تعالى في محكم آياته " ان تتقوا الله يجعل لكم مخرجاً " حيث يدخل الفرقان العلم ومعرفة الراجح والمرجوح . ويقول الله تعالى أيضاً " وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ " ((101))حيث يدخل في الهداية لكل علم وحق، وعليه أن يأخذ عن العلماء الراسخين حيث قال الشاطبي: من أنفع طرق العلم المواصلة إلى عنايه التحقيق به أخذه عن أهله المحققين به على الكمال والتمام، وقال ابن خلدون : على كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسخوها . "

(97) محمد حمد كنان ميغا، الاستنباط من النص -شروطه وضوابطه، ندوة مناهج الاستمداد من الوحي، الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب،2008 الرباط، ص 149.كذلك :هبه النجار، الفرق بين الاستقراء والاستنباط، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني :https://www.maktabtk.com/blog/post/1022 . ص 1، تاريخ الزيارة 2021/11/22.

(98) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 41.

(99) ابن خلدون، الفصل الحادي والأربعون، متاح على موقع الوراق الإلكتروني:http://www.alwarraq.com تاريخ الزيارة :2021/12/13.

(100) الشيخ سلطان بن عبد الله الضمري، 28 مفتاح في تنمية الملكة الفقهية، مقاله السابق الذكر.

(101) سورة محمد الآية 6.

كما يجب قراءة المطولات عبر قطعة معينة تناسب مستواه وأثناء ذلك لابد من التمرن على فهم الأقوال مع معرفة أسرار الترجيح، وفهم القواعد ومراجعتها بين وقت وآخر ، علاوة على سماع الدروس الشرعية للعلماء عبر الأشرطة والمواقع الإلكترونية ، ثم قراءة كتب الفتاوى لفهم السؤال والتدرب على كيفية الجواب ومعرفة تفاصيل المسائل وكيفية تقسيم الجواب ، وطرق استنباط الحكم من النص ومعرفة إيصال الجواب للسائل ، كما ينبغي أن يعرف الفروقات بين العلم الواجب وغير الواجب، وعلوم المقاصد (علوم الآلة) فيركز على الأصول المهمة في العلم مع المرور على علوم الآلة بالقدر الذى يقيده في فهم وضبط الأصول علاوة على ضبط القواعد الفقهية والقواعد الأصولية وتمرين النفس عليها بين وقت وآخر ، وتطبيق الفروع الفقهية عليها؛ لأن من ضبط الأصول والقواعد أدرك الكثير من الفقه في وقت وجيز .

ويجب دراسة علم مقاصد الشريعة فكل أحكامها قائمة على جلب المصالح، وتكميلها، ودرء المفاسد، وتعطيلها. وكل ما كان الفقيه بصيراً بالضرورات الخمس (حفظ الدين والعقل والعرض والنفس والمال) ، فكلامه وتقريره للمسائل سيكون أجمل وأيسر وأكثر تعقيداً. علاوة على كثرة النظر باستمرار في نصوص الكتاب والسنة؛ لأنها مصدر التشريع حيث يأتيه بالفتح والتوفيق الرباني قال تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾(102).

وقد تثار الملكة الفقهية الشرعية بالآفات النفسية والأخلاقية مثل الكبر، والحد بين العلماء ، فليحذر الفقهاء منها ، وقد تتأثر أيضاً بالمعوقات المنهجية كالإخلال بالنصوص الثابتة والقول بحرفية النصوص، وعدم تعليل الأحكام، والتشديد والتضيق في المسائل المستحدثة أو الجديدة بعدم جوازها لعدم وجود نص في الكتاب أو السنة يقاس عليه أو قول لفقيه سابق يخرج عليه، والغلو في اعتبار المصلحة على حساب النصوص الثابتة القطعية الدلالة ويزيد الواقع السيء الذى صنعه غير المسلمين بإضفاء الشرعية إرضاء لعامة الناس أو للحاكم أو لوقوع الفقيه تحت تأثير ما يسمى بالهزيمة النفسية . فليحذر الفقهاء من ذلك لعامة الناس أو للحاكم أو لوقوع الفقيه تحت تأثير ما يسمى بالهزيمة النفسية فليحذر الفقهاء من ذلك.

على الفقيه ان يتبع السلوكيات(103) الآتية:

الصبر ومجاهدة النفس في طريق التعلم والتفقه.

الشجاعة في البحث والنقاش العلمي

(102) سورة ص الآية 29.

(103) الشيخ سلطان بن عبد الله العمري، 28 مفتاح في تنمية الملكة الفقهية، مقاله السابق الذكر.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

الاستشارة للمشايخ عن المسائل والبحوث من علوا الصحة والترفع عن سفاسف الأمور.

كما تتميز الملكة القانونية عن الملكة الفقهية (104) الشرعية في أنه

على الفقيه أن يتمرن على مذهب معين في بداياته لكي تضبط المسائل، ثم تنظر بعد ذلك في الأدلة ، علاوة على الحذر من التعصب المزموم للأقوال والمذاهب ، ثم معرفة فقه الخلاف وأسبابه مما يوسع مدارك الفقه لدى المتفقه ، مع الاعتذار للعلماء الذين وقع منهم ما يخالف النص .

ولا بد للفقيه أن يعرف أنواع الخلاف وما يسوغ منه وما لا يسوغ وكيفية التعامل مع المخالف.

على الفقيه العيش في بيئة محفزة للعلم والتميز الذي يعينه على الأبداع العلمي وذلك في كل مجالات العلوم سواء الشرعية أو غيرها ؛ لأن المجتمع بحاجة إليهم في كل المجالات.

مذاكرة العلم مع أقرانه تعين على ضبط الفقه والرسوخ فيه، وقديماً قال النووي: مذاكرة حاذق في العلم ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات، بل أياماً.

وينبغي اقتناء الكتب الفقهية والمجلات العلمية المتخصصة التي تناول المسائل الفقهية الخلافية ومطالعه البرامج التي تهتم بالكتب في الإنترنت مما يثرى الملكة الفقهية ويجعلها أكثر ثباتاً وحباً في العلم وتوسيعاً للمدارك، ومن جرب عرف.

---

(104) الألفاظ ذات الصلة بالملكة الفقهية هي البصيرة، الحكمة، الاجتهاد، أما مفردات الملكة الفقهية فهي :1- فقه النفس: وهي صفة في النفس جبلية تحقق لصاحبها شدة الفهم لمقاصد الكلام، كالتفريق بين المنطوق والمفهوم.2- القدرة على استحضار الأحكام الشرعية العملية في مظانها الفقهية، وذلك بالإحاطة بمبادئ الفقه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله. 3- القدرة على استنباط الأحكام العملية من الأدلة التفصيلية، وهي صفة مكتسبة تحصل في النفس بالتضلع بالعلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية وغير ذلك مما هو ضروري للاجتهاد. 4- القدرة على تخريج الفروع على الأصول وتخريج الفروع من الفروع، والترجيح في المذهب. 5- القدرة على الترجيح إذا اختلف الفقهاء في مسألة من المسائل، لأن أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس، فهذه صفة الفقهاء الراسخين في الفقه. 6- القدرة على التعبير عن مقصود الفقه، ودفع الشبهات الواردة عليه، قال ابن الأزرق: (الشروط الدالة على حصول الملكة في العلم: المعرفة بحصول أي علم كان، وما بني عليه ذلك العلم، وما يلزم عنه، والقدرة على التعبير عن مقصودة، والقدرة على دفع الشبه الواردة عليه فيه) .انظر محمد عثمان شبير ، تكوين الملكة الفقهية ، مرجع سابق ، ص 52 .ولقد عرف بعضهم الآخر الملكة الفقهية باعتبارها لقبًا بأنها صفة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مآخذها أو أن يكون الفقه عنده سجية وقوة يقتدر بها على التصرف بالجمع والتفريق والترتيب والتصحيح والإفساد أو هو القدرة على النظر في الأدلة، وكيفية استنباط الأحكام منها، حتى لا تكاد تعرض عليه حادثة من الحوادث إلا أمكن أن يعطيها ما يليق بها من الأحكام، فضلاً عن أنه بعد ذلك تطمئن نفسه إلى ما يعمل به من أحكام أو يفتي به غيره، أو يقضي به بين الناس، إذ لا يقدم على ذلك إلا وهو يعلم الدليل على ما أقدم عليه.

وتعرف أيضاً بأنها صفة راسخة في النفس، تحقق الفهم لمقاصد الكلام الذي يسهم في التمكن من إعطاء الحكم الشرعي للقضية المطروحة، إما برده إلى مظانه في مخزون الفقه، أو بالاستنباط من الأدلة الشرعية أو القواعد الكلية، انظر محمد عثمان شبير، تكوين الملكة الفقهية، مرجع سابق، ص 42 ومايليها.

والتدريب على الاستنباط؛ لأنه يصنع رياضة جميلة في العقل وتنمى الفكرة، وضبط الفروق الفقهية بين المسائل كالفرق بين المعاملات المحرمة والمباحة وغيرها حيث سيكون تعزيزه أكثر تأصيلاً (فن الأشباه والنظائر)، وكذلك النظر في كلام السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم يؤثر في بناء الملكة الفقهية لمعرفه كيفية استدلالهم أو تعليلاتهم للمسألة.

والتدريب على تقسيم المسائل، ووضع الضوابط، علاوة على معرفة تاريخ الفقه والتشريع الإسلامي وتطوراته، مما يضيف إلى الفقيه شيء من الفهم والمعرفة، ثم النظر في مسائل الإجماع والنظر فيها يزيد من ثبات الملكة الفقهية، علاوة على معرفة أسباب نزول القرآن وورود الحديث ومعرفة الناسخ والمنسوخ مع ضبط كل ذلك بقواعده.

معرفه قواعد ومبادئ اللغة العربية؛ لأنها وسيلة مهمة لفهم الشريعة ومعرفة دلالات اللغة في النص.

والنظر في كتب الردود العلمية والحوارات تنمي معرفة الحوار الفقهي، وطرق الاستنباط، ومواطن الضعف والقوة في الدليل او الاستدلال.

التدريب على كتابة البحث العلمي مع جمع الأوراق، من الجمع والتحليل والنقد، ووضع الاعتراضات على المسألة، وكل ذلك يؤثر في بناء الملكة الفقهية الشرعية.

تعليم الناس يؤثر في تنمية الملكة الفقهية؛ لأن التعليم والإصغاء إلى الدرس وسماع الأسئلة من العامة يفتح للمتفقه مفاتيح مهمة في الملكة الفقهية، ويجعله يراجح المسائل ويتأكد من القواعد والضوابط وغير ذلك من الأدوات التي تثبت العلم، علاوة على دعاء الرب بالتوفيق الدائم.

وفي اعتقادنا أن صاحب الملكة الفقهية الشرعية أو القانونية يجنى ثماره من الرسوخ في العلم والمراد في المسائل وعدم التناقض، والقدرة على إبداء الرأي أو الفتوى وضبطها على أحسن القواعد، واستنباط الأحكام الشرعية أو القانونية بكل سهولة من النص على وفق القواعد الشرعية أو القانونية مع مراعاة المقاصد العامة للشريعة أو للقانون ، وكذلك حسن الفهم للخلاف(105) .

(105) محمد عثمان شبير، مرجع سابق ص 44، 52

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

الفرع الرابع
تمييز الملكة القانونية عن الملكة اللغوية أو الفنية أو الشعرية أو الخطابية أو الموسيقية أو العددية

تمييز الملكة القانونية عن اللغوية أو الفنية أو الشعرية حيث إن موضوعها مختلف تماماً عن موضوع غيرها وهو القانون أما غيرها فقد يكون لغة، أو الناحية الفنية، أو الشعرية أو الخطابية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الملكات الأخرى تتسم بالاستعداد الفطري أو الموهبة(106)

اما الملكة القانونية فقد يكون الاستعداد الفطري أو الموهبة أو أحد عوامل تكوينها، ولكن ليس بالضرورة، وقد تقسم الملكات إلى وجدانية (دوافع وعواطف) وعقلية (ملكات إدراكية وذهنية)، وقد يرى بعضهم مثل (فلوراني 1794 – 1867 الفرنسي) أن المخ يعمل ككل وليس كمجموعه مراكز(107) .

تمييز الملكة القانونية عن الثقافة القانونية هي علاقة الكل بالجزء حيث إن الملكة القانونية تفترض وجود الثقافة القانونية، وليس بالضرورة العكس أي ليس كل من لديه ثقافة قانونية تكون لديه بالضرورة ملكة قانونية(108) .

المطلب الثاني
تقسيمات الملكة القانونية

تنقسم الملكة القانونية إلى تشريعية (الفرع الأول)، وفقهية (الفرع الثاني) ، وقضائية (الفرع الثالث) على النحو الآتي:

(106) الملكة عند بن خلدون هي السبقة والسجينة الفطرية والحدس اللغوي، وإنتاج اللغة الأم، كما تدل الملكة على كونها صفة راسخة في النفس ، وعليه ترتبط بالملكة البلاغية واللغوية .
(المقدمة) مجموعة من الملكات الرئيسية مثل ملكة الحفظ والفهم والتزايد وتصقل هذه الملكات باللغة والبيان والبلاغة والنحو وعلوم الآداب حفظاً وفهماً : ومن هنا لابد أن تترسخ الملكات في نفوس المتعلمين بالمران والدورية والمجاهدة حتى تترسخ في نفوسهم وتصحيح مطبوعة ونظرية وسليقية.
(107) أنظر فراسة الدماغ، موقع ويكبيديا:
https://ar.wikipedia.org/ تاريخ الزيارة 2021/11/13.
(108)محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 44 : 116 ، خصوصاً ، ص 88 بند 11 .

الفرع الأول
الملكة التشريعية

ينبغي أن يتوافر لدى من يصوغ التشريع أو يسنه ملكة قانونية لكي تتم صياغته بصورة سليمة من حيث الشكل والمضمون، علاوة على أن يتوافر لديه الإلمام بالمبادئ القانونية والقضائية.

ويثار التساؤل هل يجوز لصاحب الملكة القانونية في وضع التشريع أو تطبيقه أو تيسيره استعمال أو استخدام قواعد المنطق(109) ؟

يوجد رأيان : حيث يذهب الرأي الأول إلى عدم جواز تطبيق قواعد المنطق في مجال الدراسات القانونية؛ لأنها تعبر عن أرادة المشرع ، وهي إرادة جامدة وليس لها أرضية من الواقع فهي إرادة داخلية تنظم سلوك المجتمع ؛ لذا فإن تطبيق أصول علم المنطق على التشريعات لا تجوز ، علاوة على أنه يستحيل أن تنقل عمليات القياس في علم المنطق إلى القاعدة القانونية ، بينما يذهب الرأي الآخر : إلى وجوب تطبيق قواعد علم المنطق على الدراسات القانونية ؛ لأن القاعدة التي تخلو من العقلانية تكون بحاجه إلى تحقيق الفرض ، حيث إن المشرع يصنع النص بناءً على حاجة المجتمع أو حل إشكالية أو حسم قضية من قضايا المجتمع (أي يحقق مصلحة عامة) وهى النظر الى ما سوف يفعله النص في المستقبل أي الهدف هو تحقيق استقرار العدالة وليس الفرد وضع نص من أجل وضع قواعد قانونية أي أن يكون هناك حل لمشكلات المجتمع التي تحتاج الى حسم ، ومن ثم يوضع النص لتحقيق العدالة .

إن قواعد القانون تنظم وقائع عامة وليست واقعة بعينها على عكس المنطق القضائي.

الفرع الثاني
الملكة الفقهية القانونية (110)

المقصود من الملكة الفقهية القانونية هي الحالة الذهنية والعقلية للشخص القانوني الذي تكون من معارف وعلوم قانونية وخبرات وممارسات قانونية سواء عن طريق الدراسة أو البحث أو التأليف القانوني أو ممارسة مهن قانونية من محاماة أو غيرها أو من عمل

(109) أن علم المنطق يعتبر ضرورة ملحة لكافة الافراد خاصاً المشتغلين في عالم القانون والقضاء وفى كافة العلوم الانسانية لأنه يقي العقل من الخطأ، وكما قال أرسطو فأن العقلانية هي من المنطق أو الكلام الذي يتطلب مهارات وسلوكيات ونشاط ذهني للوصول الى هدف محدد، فهي مجموعه قوانين تقاس بها المعقوليات باستخدام الاستنباط، والقياس، والاستقراء، والاستنتاج.

(110) عبد اللطيف القرني، الملكة الفقهية القانونية، مقالة السابق في 18مايو2011، عن الملكة الشرعية.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

أكاديمي في كليات الحقوق أو القانون أو الشريعة الاسلامية والقانون أو غيرها بالجامعات العربية أو الإسلامية.

ويلاحظ وجود عمل حالة من الضعف العام في الاجتهاد الفقهي وحتى القضائي بسبب ضعف تنمية القدرات والملكات القانونية لاعتمادهم في العمل على الدراسات القديمة التي توافرت لديهم في المناهج التعليمية السابقة وابتعادهم عن القراءة والمطالعة والبحث والتأهيل المستمر، مما يجعل الملكة قليلة الطموح ؛ لأنها قليلة المعرفة ولو كان رصيدها من الخبرة كثيراً، فلا يكفى امام التسلم بالمعرفة والعلم.

وهذا لا يكفى حتى لتأسيس الأحكام القضائية بالنسبة للقضاء ولعلاج ذلك لابد من القراءة المتخصصة في المجال القانوني التي تبنى روح الاستنباط وتقوى الملكة الفقهية؛ لذا لابد من الرجوع إلى أمهات الكتب وأصولها التي كتبت منذ زمن بعيد وكذلك الحديثة منها ومقارنتها ببعضها بعضاً مثال: كتب عبد العزيز باشا فهمى ، السنهوري وغيرهم كثر في جميع فروع القانون أمثال الطماوي في القانون الإداري ومحمود مصطفى في القانون الجنائي فهذه القراءات تساهم في بناء الملكة القانونية الفقهية وتوسع المدارك القانونية والخلاصة هي الرجوع إلى الكتب والمؤلفات التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة وتبنى الشخصية العلمية .

إن تطوير القضاء يحتاج إلى ثورة علمية فقهية تناقش المسائل وفق أفق أوسع ممسك بالثوابت ومراعاة المتغيرات وبما يتفق مع قواعد المصلحة والعدالة والنظر إلى الأمور بنظرة تجديدية سمتها التجرد العلمي وفق الأصول القضائية المعتبرة.

الملكة القانونية لدى المحامي(111)على وجه الخصوص

إن الملكة القانونية لدى المحامي تتكون من الدراسة والممارسة العلمية، وطالما تضافرت مع الموهبة والرغبة في ممارسة المهنة ممارسة صحيحة بما تنطوي عليه من قوة المواجهة وفنون الدفاع والمراوغة فيه لمصلحة القضية ولمصلحة موكله.

والمحاماة فن وفلسفة كبيرة ذات جوانب وأسس لتوصيل الدفاع أو الدفوع القانونية أمام المحكمة لتكوين اقتناعها(112).

إيمان المحامي بموقف الموكل وحقه في القضية لتصل مع المحكمة للعدالة المنصفة والناجزة.

(111)جمال عبد المنعم قورة ، الملكة القانونية للمحامي ، الحلقة الخامسة من برنامج المحاماة في ثوبها الأسود ، نشرت بتاريخ 26 أبريل 2020 ، رابط رؤية الحلقة على النحو الآتي:
https://www.youtube.com/watch?v=bmOhpI8mFaI ، تاريخ الزيارة :2021/09/20.

(112) سيد أحمد محمود، دور المرافعة والمحامي في المنظومة القضائية، دار الفكر والقانون، المنصورة ، ط2015، ص 116 وما يليها.

الملكة تجعل وتبني لدى المحامي القدرة على الرد الفوري للمحكمة والدفاع ولاسيما الأسئلة الفجائية من المحكمة بعد قراءة القضية والاستعداد الجيد لها للرد على هذه الأسئلة حول موضوع القضية المعروضة أمامها.

القدرة والملكة القانونية للرد في أي وقت لأي قضية في شتى ميادين التخصص والقوانين والقضايا، فهي لا تعرف بطبيعتها التخصص فهي شمولية لجميع فروع القانون.

الدراسة القوية والجدية والقراءة الجيدة للقوانين الجديدة ومتابعة إصدارها وتعديلها حتى تكون مواكباً لجميع التعديلات، وحتى لا يفاجأ أمام نص ليس مطلعاً عليه، فلا بد من تحديث المعلومات أول بأول لتعديلات القوانين ومبادئ القضاء لكي يتم الرد القانوني على ما يعرض عليه، وهذا جزء مهم من تكوين الملكة القانونية بما يؤكد ويوسع من مداركه القانونية والتثقيف القانوني السليم لكل واقعه بحيث تستطيع تداركها في دعواك.

أن يكون مدركاً لكل شيء لأي استفسار في جانب من جوانب الدعوى أو الاستجواب حيث إنه يستطيع أن يوقف نظر الدعوى للاطلاع للدراسة والرد، وهكذا فإن الثقافة القانونية مع الإجراءات القانونية يثقلها الاطلاع الدائم على كل ما يصدر من قوانين بالدولة، فهذا ينتج ملكة محامٍ جاد لمواجهه أي موقف أو أي سؤال بحيث لا توجد أي قضية تستعصى العمل فيها طالما أن هناك فكراً وعقيدة قوية لدى المحامي.

كما يمكن أن يرتب المحامي دفاعه ودفوعه أمام المحكمة(113) سواء كانت القضية جنائية أم مدنية أو حتى إدارية وذلك بالبدء في الدفوع الشكلية (عدم الاختصاص ، البطلان وغيرها) ثم الدفع بعدم القبول وكذلك الرد على الدفوع الشكلية ثم إثارة الدفوع الموضوعية أو الكلام في الموضوع كل ذلك من خلال النظام القانوني الإجرائي لهذه الدفوع مع مراعاة إبداء الدفوع المدنية لا توثر في الجنائي ؛ لأن المدني لا يوقف الجنائي والعكس صحيح أي الجنائي يوقف المدني والشروط الشكلية والموضوعية في الجنائي تختلف في المدني (إدخال وتصحيح شكل الدعوى المدنية أو إدخال شق حكومي في الدعوى المدنية لا يوجد في الجنائي، بل هي تبنى على تحقيقات بمعرفة النيابة العامة وتوجيه اتهامها للمتهم ومواد الاتهام التي تقيد بها الدعوى ، فلا يوجد إدخال خصوم أو ورثة إلا في الحق المدني ؛ أي الادعاء المدني بالتعويض ، فيمكن

(113) انظر تفصيلاً في مؤلف سيد أحمد محمود، دور المحامي في المنظومة القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2007وط2009، ولنفس المؤلف: أصول التقاضي وفقاً لقانون المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة منقحة ،2009، ص 101.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

إدخال الورثة مكان المجنى عليه الأصلي والمطالبة بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائي .

تتطلب الملكة القانونية القويمة الفراسة في مهنة المحاماة والقوة في الرد الفوري على أي دفع ولا تحتاج إلى الرجوع إلى المكتب أو إلى مذكرة ، فهي التي تحفز على الرد على كل شيء في حينه. كما أن الاطلاع الجيد على الدعوى وأوراقها ، وكذلك الملكة في تحضير الدفاع والدفوع للرد على التساؤلات بجدية وقوة لإقناع المحكمة بدفاعك لمصلحة المتهم حتى تستطيع أن تصل به إلى بر الأمان بالعدالة المنصفة، ولن يكون ذلك إلا إذا كان لديك الرغبة المُلحة لممارسة المهنة برغبة وفن وتشوق في حب هذه المهنة والعمل على كيفية تطوير ذهنك وفكرك في مهنه المحاماة.

إن مهنة المحاماة تتطلب أن يطوع المحامي حواسه ومشاعره وعقله ووقته لخدمتها ؛ لأن المحاماة فن ، وهي مهنة العظماء لا تستند إلا على فن وفلسفة الدفاع فهي تملك كل شيء في كل المهن، حيث لابد أن يكون لدى المحامي معرفة وتفصيل لكل مهنة لبناء ملكته القانونية بناءً قوياً ، فالملكة القانونية لديه مكونة من الفكر القانوني واللغوي والموضوعي(114) .

والملكة القانونية لدى المحامي تساعده في اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب سواء عند تعامله مع الموظفين وأقسام الشرطة ودوائر النيابات والمحكمة، حتى لا يحدث الصدام معهم والوقوع في مشاكل ومخاطر كثيرة معهم، بحيث تجعله يمتص غضب كل هؤلاء عند التعامل معهم.

كما يجب أن يكون لدى المحامي الدبلوماسية في التعامل مع القضاة وأعوانهم وكذلك في الحوار معهم، فالملكة تفرض على المحامي هذه المعاملة فلا يكون محامياً أجوف حتى لا تستفز من أي شخص (الشرطة أو النيابة أو القضاة) ، فالمحاماة فن ودبلوماسية علاوة على أنها فكر وفلسفة، فهي درع العدالة ومدرسة العظماء ومهنة الرداء الأسود. على المحامي أن يراعى في عمله أن يوجه النقد إلى العمل وليس إلى الشخص القائم به.

ويثار التساؤل: كيف يطور المحامي لغته العربية؟

(114) سيد أحمد محمود، دور المرافعة والمحامي في المنظومة القضائية، طبعة دار الفكر والقانون من ص 20-23-37-57-86-151 وما يليها ، 167 وما يليها ، وانظر كذلك عبد اللطيف القرني الملكة الفقهية القانونية، مقاله سابق الذكر.

يجب ألا يكون المحامي ضعيفاً في اللغة العربية (115))، وفي فهم معاني الألفاظ ، ومن ثم أن يقوى لغته العربية ويثقلها بحفظ القرآن الكريم وحفظ أشعار العرب وحكمهم ولاسيما ما يتعلق بالمواريث وغيرها(116) .
وعلى المحامي أن يكون قوياً في الحجة والبرهان.
كما يثار التساؤل: - كيف يطور المحامي ملكته الفقهية في العلم الشرعي؟
على المحامي أن يقوي جانب معرفته بالفقه الإسلامي وكتبه خصوصاً المذهب الذي يتبناه النظام القانوني في الدولة.
كما يثار التساؤل: عن كيفية تطوير ملكة المحامي الفقهية في العلم القانوني؟
على المحامي أن يُلم بالعلم القانوني الإجرائي كإلمامه بنظام المرافعات الشرعي والقانوني ولائحته التنفيذية، وكذلك أن يُلم بنظام الإجراءات الجزائية والإدارية وغيرها من الأنظمة الاجرائية الأخرى علاوة على إلمامه بالأحكام الصادرة من المحاكم عن طريق الرجوع للمدونات والدوريات القضائية سواء أكانت ورقية أو الكترونية، وعليه أيضاً الرجوع إلى آراء الفقه من خلال الرجوع على مؤلفاتهم أو بحوثهم أو دراساتهم القانونية سواء نشرت في المجلات أو في الدوريات القضائية أو المكتبات القانونية(117) .

الفرع الثالث
الملكة القضائية

إذا كانت القوانين في ظاهرها العام تبدو عادلة إلا أنه في تطبيقها على الوقائع قد توصف بعدم عدالتها، وهذا يثقل مهمة القاضي في إقناع الخصوم والرأي العام (الجمهور) بأن تطبيقه للقانون على الواقعة (118) يتسم بالعدالة ؛ لذا لابد أن يكون له منهج يجب السير عليه وله قواعده الخاصة التي يتعين أتباعها (فن القضاء أي كيفية

(115) عاطف سعدى محمد علي، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجال التشريع والإفتاء القانوني، ط 2017، المجلة العربية للفقه والقضاء، ص 53.
أحمد حاجي صقر، محمد عمار تركمانية غزال، أدوات الحجاج القانوني وتقاناته: الأحكام في المحاكم القطرية نموذجاً، ع 12، 2019، دار المنظومة، ص 15، وانظر النشرة الصادرة من الأكاديمية الدولية للوساطة "10 مهارات للمحامي المحترف"، بند رقم (1) منشورة على الموقع الإلكتروني:
https://iamaeg.net/ar/publications/articles/top-10-skills-for-lawyers تاريخ الزيارة 2021/11/22.
(116)سيد أحمد محمود، دور المحامي في المنظومة القضائية، مرجع سابق،
(117) عبداللطيف القرني، الملكة الفقهية القانونية، مقاله السابق.
(118)عبد العزيز فتحاوي، منهجية تحرير الأحكام فقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية، إمارة أبوظبي ،دائرة القضاء ،ط اولى ،2011،ص 54 ومايليها.

التطبيق الصحيح والعادل للقانون على الواقع) والعلم بقواعد المنطق وسيلة القاضي لضبط تفكيره وسلامة استنباطه(119) حيث يجب أن يبقر فهمه لواقعه الدعوى والأدلة القائمة فيها عن الشطط ، كما يجب عليه ألا يغفل أي عنصر من عناصرها أو أي ظرف من الظروف المحيطة بها. علاوة على تقديره للأدلة التي تثبتها أو تنفيها إذا انتهى إلى ثبوتها فإنه يطبق النص القانوني الذى يخضع له(120) وهو ملزم قانوناً ببيان الأسباب التي قادته إلى إصدار حكمه على النحو الذي انتهى إليه؛ ليصل من ذلك إلى الرأي القانوني فيها الذي يتعين أن يكون بقدر المستطاع عادلاً ومتفقاً مع القانون. ويجب عليه كتابة هذه الأسباب في ورقة الحكم الأصلية بشكل كاف ومنطقي ويسبقها فهمه للواقع والقانون في القضية المعروضة عليه فهماً كافياً ومساغاً .... وهذا يتطلب منه أن يتخذ له عاصماً يعصمه من سوء الفهم والفساد في الاستدلال والتعسف في الاستنتاج، ويتجسد هذا العاصم في القواعد المنطقية حيث يجب أن يتم تقدير القاضي للواقعة وللأدلة في إطار قواعد الاستدلال القضائي الموضوعي التي تستمد أصولها من علم المنطق القانوني، ولا يمكن أن يعتمد على البرهان بحسبان أن أساسه النشاط البشري الذى يكون قابلاً للخطأ والصواب ، فهذا لا يتفق مع طبيعة البرهان الذى يعتمد على مقدمات يقينية أبدية لا تستحيل ولا تتغير ، فالقواعد المنطقية بالنسبة للقاضي تكون كالضوء الذى ينشر شعاعه على واقعات القضية والأدلة القائمة فيها وعلى تطبيق القانون عليها ، ويجب أن تكون دائماً المقدمات التي جعلها القاضي الأساس لحكمه من حيث الواقع والقانون مؤدية وفق قواعد العقل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يتحقق التلازم والاتساق والوحدة المنطقية بين هذه المقدمات وتلك النتيجة ، فيستطيع بهذا الفهم الصحيح أن يستنبط منها النتائج الصحيحة، وإذا سار القاضي على هذه القواعد في مرحلة تكوين إقناعه يترتب عليها ضبط تفكيره وحمايته من الاقتناع المستعجل أو القاصر أو الفاسد، فيصل عن طريقها إلى الرأي الصحيح الذي يحسم فيه القضية المعروضة عليه. لذلك يتعين على القاضي عند اتباع القواعد المنطقية أن يبذل

(119) الاستنباط هو استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة او هو استخراج المعنى المودع من النص حتى يبرز ويظهر، محمد حمد كنان ميغا، الاستنباط من النص شروطه وضوابطه، الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، ط 2008، الرباط، ص148، وهامش4و5 من ذات الصحيفة .

(120)الحكم القضائي هو خاتمة المطاف في الخصومة ونقطة النهاية في سباق تصارع وتناضل فيه ذوو الشأن بأساليب وادوات وحجج قانونية، وهو تتويج لجهود كبيرة واجراءات طويلة قام بها الخصوم وممثلوهم والقاضي وأعوانه، محمد سعيد عبد الرحمن، الحكم القضائي اركانه وقواعد اصداره، منشورات الحلبى، طبعة بيروت الأولى عام 2011، ص17.

نشاطاً ذهنياً منطقياً لكي يصل إلى التكييف القانوني الصحيح للواقعة المعروضة عليه، ولكي يختار النص القانوني الصحيح الذى تخضع له.

فلا يوجد أدنى شك في أنه إذا كان صناعة دقيقة تحتاج إلى نفاذ بصيرة ودقة فهم وسلامة تقدير وصحة استنتاج ، فإن القواعد المنطقية تعد أهم الأدوات التي تمكِّن القاضي من الوصول في القضية المعروضة عليه إلى الحكم الصحيح الذى يتفق مع الواقع والقانون ، ويقترب قدر المستطاع من الحقيقة الواقعية ، ولاسيما أن الحكم القضائي يتكون من عدة أجزاء (الديباجة ، والوقائع ، والأسباب ، والمنطوق) ، وأهم هذه الأجزاء هي الأسباب أو الحيثيات؛ لأنهما تترجمان إقناع القاضي وإظهار مدى فهمه للواقعة والأدلة القائمة في أوراق الدعوى ومدى سلامة تطبيقه للقانون عليه ، فالأسباب هي وسيلة الكشف عن مدى صحة الحكم؛ لأنها لو تخلفت أو جاءت مبهمة أو قاصرة أو فاسدة، فلا يمكن معرفة لماذا صدر الحكم بهذه الكيفية.

لذلك فإن الحكم القضائي ليس مجرد نتيجة لعملية ذهنية آليه يقوم بها القاضي ، إنما هو نتاج عملية عقلية تعتمد على الفهم الواعي والمدرك والمميز والكافي لواقعة القضية وأدلتها القائمة في الأوراق ، والطلبات والخصوم ودفعهم الجوهرية ، ولا شك في أن هذا الفهم الكافي في حالة ثبوت الواقعية وتكييفها القانوني يؤدي إلى صحة التقاء الواقع بالقانون بطريقة صحيحة ، ومن ثم صحة الحكم الصادر فيها ، فالفهم الصحيح للواقعة وظروفها هو مفتاح التطبيق الصحيح عليها ، ولكي يسلم هذا الفهم من سوء التقدير ومظلة التحكم ، فإن القاضي يجب أن يكون عقلانياً ومنطقياً في مظاهر استدلالاته ، المختلفة ، وهذا لا يتأتى الا بإلمامه بقواعد المنطق التي تضبط تفكيره وتؤدي إلى سلامة استنتاجه وأهم هذه القواعد :

1- استخدام الاستدلال الاستقرائي لفهم الواقعة والأدلة:

فلا ينظر إلى القواعد والأدلة عليها نظرة كلية ، وإنما يقوم بتجزئة الواقعة إلى عناصرها القانونية والمادية المختلفة ، وبعد ذلك يتناول الأدلة التي ثبت هذه العناصر أو قد تقتضيها ، وذلك بأن يفهم كل دليل على حده ليقف على حقيقته ومدى صدقه ، وعما إذا كان يصلح لأن يكون مصدراً للإثبات في المواد القانونية فعن طريق الدراسة الجزئية للواقعة والأدلة يستطيع القاضي الوصول إلى الواقعة الحقيقية التي تكون الأساس القانوني للحكم ، وبعد أن يفرغ القاضي من دراسته لهذه الجزئيات (الواقعة وأدلتها) عليه أن يجري تركيباً لهذه الجزئيات ليصل إلى رأي كلي يكون الأساس لإقناعه والمصدر الذى يعتمد عليه في بناء مقدمات حكمه وبه تنقل الواقعة إلى دائرة القانون ، فالتركيب يعد عملية عقلية من شأنها أن تكشف عن مدى صحة النتائج التي انتهت إليها التحليل ، وهذه العملية سوف تكشف عما إذا كان التأليف بينهما مؤدياً إلى

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

نفس المركب الكلي الذى سبق تحليله أم لا ، فاعتماد القاضي على المنهج الاستقرائي يشكل حاجزاً قوياً يمنعه من أن يفترض الصدق المبكر في هذه المصادر قبل أن يحللها ليرى وجه الحق والصدق فيها ، وعلى القاضي أن يظل باحثاً عن الحقيقة من خلال دراسته الاستقرائية والتحليلية لواقعة القضية والأدلة القائمة فيها حتى تصل الحقيقة إليه .

2-الاعتماد على الاستدلال الاستنباطي:(121) لاستنتاج النتائج الصحيحة التي تتفق مع حقيقة الواقعة والأدلة التي استقراها القاضي، لا يكفي لصحة إقناع قاضي الموضوع أن يكون قد استقرأ العناصر القانونية للواقعة، وإنما يلزم فوق ذلك أن يستمد منها نتائج صحيحة تتفق مع طبيعتها ويصح وفق قواعد اللزوم العقلي والمنطقي أن يستنتج منها. ولا يغيب عن الذهن أن الحكم القضائي لا يصدر إلا عقب مداولة قانونية، مع نفسه إن كان فرداً، أو معه غيره إذا تعدد أعضاء الهيئة حتى يتم استقراء الأدلة للوصول إلى معناها والكشف عن حقيقتها وتقديرها التقدير الذي يجب أن يكون كافياً ومتفقاً مع قواعد العقل والمنطق. (122)

3-الوحدة المنطقية بين أسباب الحكم ومنطوقه: وتبدو أهمية المنطوق في أنه يكشف عن مدى صحة فهم القاضي لواقعات القضية ومدى صحة تطبيقه للقانون عليها، بحيث لو شاب هذه المقدمات عدم كفاية أو عدم منطقية، فإن النتيجة التي تترتب على ذلك هي بطلان المنطوق أو مخالفته للقانون.

4- ابتعاد استدلال القاضي:(123) عن المسخ والتحريف لوقائع القضية عند تفسير قاضي الموضوع للعقود والمستندات، حيث أخضعت محكمة النقض الفرنسية ذلك لرقابتها إذا خرج فيه القضاة عن المعنى الواضح لهذه العقود والمستندات واستنتجوا منها معنى لا تؤدي إليه عباراته الواضحة والمحددة.

ومن هنا كان اعتماد القاضي على القواعد المنطقية التي يحددها علم المنطق الشكلي أن يصل إلى القاعدة الكبرى "النص القانوني" الذي يطبقه على القاعدة الصغرى "الواقعة"؛ ليصل إلى الرأي الذي يحسم به الدعوى المعروضة عليه، وشأن علم المنطق في عمل القاضي شأن علم أصول الفقه الذي يتكون من المناهج التي تبين للفقيه الطريق الذي يلتزمه في استخراج الأحكام من أدلتها التفضيلية وترتيب الأدلة من حيث

(121) محمد سليمان الأحمد، مرجع سابق، ص 74 ومايليها

(122)عارف عز الدين حامد حسونة، ربط مهارات التفكير في تدريس علم أصول الفقه الإسلامي لطلبة القانون، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد (8) العدد (10)، تشرين الأول 2019 ص 115.

(123) انظر الجرجانى، التعريفات، ص 38 ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنه 1413 هـ ، 1992 ، مشار إليه في محمد حمد كنان ميغا ، الاستنباط من النص شروطه وضوابطه ، مرجع سابق ، ص 148 وما يليها .

قوتها، فكلاهما ميزان يضبط العقل ويعصمه عن الخطأ في الفكر ويمنعه من الخطأ في الاستنباط وعن طريقهما يتبين الاستنباط الصحيح من الاستنباط الباطل(124).
إذن الملكة القضائية هي حالة ذهنية ونفسية أحياناً وقانونية في ذات الوقت موصولة إلى صدور حكم في القضية يتصف بالعدالة.

الخاتمة

أولاً- النتائج :

1- إن المتأمل لواقعنا القانوني يجد أنه لايزال بعض المحامين يزالون المهنة وهم في الوقت نفسه أكاديميين؛ لذا يشتركوا في دراسة مشاريع القوانين واللوائح ، ويساهمون بطريق غير مباشر في نشأة القوانين ، وعليه يكون الاجتهاد الفقهي مصدراً غير مباشر للقانون.

إن صاحب الملكة القانونية الذي اكتسب علماً ومعرفة وخبرة، عليه أن يتذكر أن هذه الملكة كالكائن الحي تحتاج إلى غذاء مستمر، كما أنها قد تتعرض لعارض يؤدي بسلامتها، فعليه أن يعالجها عندما يشعر أنها بدأت تتراجع أو تضعف، وعليه قبل ذلك أن يتقي كل ما من شأنه إضعافها؛ لأن الوقاية خير من العلاج، وقد يكون سبب الضعف هو عدم التواصل في تلقى المعلومات وإلقائها، النسيان، التعصب أو عدم الموضوعية، وهناك فارق بين انعدام الملكة القانونية ،وعدم صحتها (خلل في أحد مقوماتها أو مستلزماتها لاختصاره المعلومات أو امتلاكه معلومة خاطئة بسبب سوء في التلقي، أو عدم المتابعة للمعلومات الحديثة أو سوء الإلقاء أو عدم توصيله للمعلومات التي يريد الغير التقاطها من مالكها) ، وهذا العارض يمكن معالجته أو الوقاية منه بالمحافظة على مقومات الملكة القانونية (المعلومات ، والتلقي ، والإلقاء ، والديناميكية المستدامة) ، ومن أهم السمات التي يتحلى بها صاحب الملكة القانونية للمحافظة عليها هي الصدق ، والثقة ، والعدل ، والمروءة ، أما أمراضها فهي الغرور أو العجب، والكسل والحسد (125).

2- كما لا يوجد للملكة القانونية إطار قانوني ينظمها في المجتمعات القانونية، سواء أكانت محلية أم دولية حيث إنها تختلف بين شخص وآخر، وبين بيئة قانونية وأخرى، ومن طبيعة النشاط أو العمل القانوني، وهي تعتمد على صاحب الملكة القانونية في أن

(124) إبراهيم عبد الغفور، تسبيب الأحكام القضائية ،مقاله المنشور على الموقع الألكتروني:
https://www.facebook.com/1438100302912691/posts/2325348954187817/، تاريخ الزيارة 2021/11/22.

(125) محمد عثمان شبير، تكوين الملكة الفقهية ، مرجع سابق، ص 157 وما يليها.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

يبذل قصارى جهده في العمل على تنميتها وتوسيعها ليكون قانونياً متميزاً وفقهياً بارعاً.

ثانياً- التوصيات:

1-أن يعمل القانوني صاحب الملكة على تنميتها وتوسيعها من خلال القراءة الدائمة والمستمرة للكتب والمؤلفات والأبحاث القانونية العلمية وعلى المشاركة الفعالة من خلال الندوات وورش العمل القانونية ، والجراءة في الطرح والشجاعة في الانتقاد للقوانين ووضع الحلول العملية للمشاكل المطروحة عليه بموضوعية وإنصاف.

2-السعي لوضع إطار قانوني للملكة القانونية بشكل عام، ويمثل الحد الأدنى المشترك، و بحيث ينطبق على أصحابها، بغض النظر عن البيئة التي يعيش فيها أو إيدلوجية الدولة التي ينتمي إليها.

3- إن غياب أصحاب الملكة القانونية الكاملة والعالية يدعونا إلى وقفة على مستوى مخرجات التعليم والتدريب القانوني من أجل تكوين بيئة قانونية قادرة على قراءة الواقع الحالي، والوقوف على معوقات تكوين ملكات قانونية حقيقية لإعداد جيل قانوني يتمتع بملكة قانونية عالية المستوى ، كما نرى ضرورة عقد المؤتمرات والندوات لغايات تعميق النظر وتداول الرأي بين المختصين والمعنيين في هذا المجال للوصول إلى أنجع السبل وأفضل المناهج الكفيلة بإكساب الطلاب ودارسي القانون والباحثين والمشتغلين في المجال القانوني ملكة التفقه القانوني وصنعته.

المراجع والمصادر

المعاجم:
أبو الفضل جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1955.
ب-مراجع الفقه الإسلامي:
الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمد الديب، دار الوفاء، مصر، ط الرابعة، سنة 1418هـ.

الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993م.
السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول 2 / 92، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1997 م.

علي الصعيد العدوي "حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني"، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر-بيروت، سنة 1412هـ- 1991م.

محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الطباعة والنشر، الكويت، 1983.
محمد عثمان شبير، كتاب الأمة، تكوين الملكة الفقهية، الطبعة الأولى، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1999.
محمد علي الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدري، دار الفكر-بيروت، ط أولى، سنة 1412هـ/1992م.
جـ- المراجع القانونية:

1- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، فاس، المغرب، 2015.
حسن السيد بسيوني، منهجية العمل القضائي، مطابع روز اليوسف الجديدة ،القاهرة ،2000.
2- خالد رشيد الجميلي، المدخل في دراسة الشريعة الإسلامية والقانون، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1989.
3-خضير منير عبد الله، الملكة الفقهية وعوامل تكوينها في تدريس فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2011.

4- سيد أحمد محمود، دور المرافعة والمحامي في المنظومة القضائية، دار الفكر والقانون، المنصورة ،2015.
5-سيد أحمد محمود، دور المحامي في المنظومة القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2007، ط 2009.
سيد أحمد محمود، دور المحامي في المنظومة القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.

6-عبد الرحمن بدوي، مناهجُ البحث العلميّ، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت،1997.
7-علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظرياً وعملياً)، منتدى الكتب والمطبوعات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004.
8-عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، دار اليازوري، عمان، 1989،
9- محمد حمد كنان ميغا، الاستنباط من النص شروطه وضوابطه، الرابطة المحمدية للعلماء (المغرب) 2008.
10-محمد سعيد عبد الرحمن، الحكم القضائي، أركانه وقواعد إصداره، منشورات الحلبي، بيروت ،2011.
11-محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة،1998.
12-منصور مصطفى منصور، المدخل للعلوم القانونية، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة،1970.
13-وائل أحمد علام، مناهج البحث القانوني، مكتبة الجامعة، الشارقة،2015.
ثانياً : الأبحاث والمقالات والمحاضرات:
إبراهيم عبد الغفور، تسبيب الأحكام القضائية، ،مقال منشور على الموقع الإلكتروني:https://www.facebook.com/1438100302912691/posts/2325348954187817/،
أحمد حاجى صقر، محمد عمار تركمانية غزال، أدوات الحجاج القانوني وتقاناته: الأحكام في المحاكم القطرية نموذجاً، ع 12، 2019.
أحمد سعيد بن هزيم السويدي، مفهوم إدارة المعرفة، مقاله المنشور على الموقع الحكومي لمحاكم دبي.

أحمد على ديهوم، المدخل إلى دراسة المنطق القانوني، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية حقوق _العدد 2، المجلد الرابع ،" 2017.
أمل الكردفانى، اللغة ومنهج التفكير القانوني.
الحسين آيت سعيد، أصول الاستدلال عند الإمام مالك، مجلة الواضحة، دار الحديث الحسنية، مراكش المغرب، العدد 3، 2005صول الفنية في صياغة المذكرات القانونية.
حيدر حسين الكريطي ، العلاقة بين كليات القانون والمحاكم العراقية وانعكاساتها على إعداد الكوادر القانونية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (العدد 2/13)،2018.
رامي عايش ، و(آخرون) ،"محامى الظل..." نقطة ضعف مهنة النبلاء ،مقال منشور في جريدة البيان ، العدد13368 بتاريخ 2017/11/23.
رشيد السمغولى ، الملكة الفقهية ، مقوماتها ومناهج اكتسابها ، بحثه المنشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية ، العدد 45 ، حزيران ،2018
سارة عبد الصمد، دور الابستمولوجيا في تطوير الفكر القانوني ،مجلة الوقائع القانونية، مجلد 2 عدد 6، الناشر زكرياء العماري،2020.
عاطف سعدي محمد علي، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجال التشريع والإفتاء القانوني، ط 2017، المجلة العربية للفقه والقضاء.
عبد العال المتقي المنهج الاستقرائي عند الإمام الشاطبي، مقالة منشورة (ديوان العرب)، يونيو 2007.
عبد العزيز فتحاوي، منهجية تحرير الأحكام فقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية، إمارة أبوظبي، دائرة القضاء ،ط أولى ،2011.
عبد اللطيف الهريشي ، مقاله الملكة القانونية (محاولة للتأمل)
عزيز الخفاجي، ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (العدد1/9)، ط 2012م، ص3 15-
16- عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين، تنزيل الأحكام على الوقائع القضائية والفتوية، ط 1 ، 2018.
17- محمد حمد كنان ميغا، الاستنباط من النص -شروطه وضوابطه، ندوة مناهج الاستمداد من الوحي، الرابطة المحمدية للعلماء الرباط، المغرب،2008 .

18- -محمد سليمان الأحمد قاعدة (نصل أوكام) ودورها في تكوين ملكة قانونية سليمة، دراسة تحليلية في فلسفة القانون، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، السنة /5، العدد/19، 2013.
19- محمد عثمان شبير، تكوين الملكة الفقهية لدى الدراسين للفقه الإسلامي، أصول الفقه وقواعده في 27 شوال 1428(08-11-2007)، بحث مقدم في المؤتمر الثاني بعنوان تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات (الواقع والقانون)، جامعة الزرقاء الأهلية –كلية الشريعة، 1999.
20- مصطفى فؤاد عبيد، الملكة القانونية ...والملكات الأخرى!
21- هبة النجار، الفرق بين الاستقراء والاستنباط، شبكة المعلومات العربية (مكتبتك).
22- وليد عثمان، تنمية الملكة القانونية للمحامي ، تحت مظلة مركز التدريب العدلي بالسعودية ، محاضرته على اليوتيوب.

ثالثاً المواقع والروابط الإلكترونية:

https://elkanoon.wordpress.com مختلف العلوم
www.eastlaws.com قوانين الشرق
https://www.law-arab.com/2015/07/Legal-Privy-Definition.htm قانون العرب
https://s-alamri.com موقع الشيخ إبراهيم العمري
https://www.aleqt.com/2015/08/27/article_985560.html صحيفة الاقتصادية

https://iamaeg.net/ar/publications/articles/top-10-skills-for-lawyers الاكاديمية الدولية للوساطة

https://kenanaonline.com/users/doctorzakaria/posts/136929 كنانه أون لاين
https://www.dc.gov.ae/PublicServices/websitefiles/Publications/Knowledge_Management_AR_2012.pdf محاكم دبي
http://www.labodroit.com/ مجلة المختبر القانوني
https://alantologia.com/blogs/13015 الأنطولوجيا

https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_3.html
مدونة القوانين الوضعية

https://www.maktabtk.com/blog/post/1022 موقع مكتبتك
http://www.alwarraq.com موقع الوراق
https://ar.wikipedia.orgويكيبيديا
https://www.youtube.com/watch?v=bmOhpI8mFaI يوتيوب
https://www.facebook.com/1438100302912691/posts/2325
348954187817/ فيسبوك (صفحة إبراهيم عبد الغفور)

Resources and References:

:A- Dictionaries
Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Bin Al-Manzour, Lisan Al-Arab, .Beirut Printing and Publishing House, Beirut, 1955
:B - References Islamic jurisprudence
1 -Al-Juwayni, Al-Burhan fi Usul Al-Fiqh, investigated by Abdul Azim Muhammad Al-Deeb, Dar Al-Wafa', Egypt, fourth edition, 1418 AH.
2 -Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr, Mukhtar Al-Sahah, second edition, Library of Lebanon, Beirut, 1993 AD.
3 - Al-Samani, Partitions of Evidence in the Origins 2/92, investigated by Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, first edition, 1997 AD.

4 -Ali Al-Adawy, "The Adawy's Note on Explanation of the Kifaya of the Divine Student," investigated by Youssef Sheikh Muhammad Al-Baq'i, Dar Al-Fikr - Beirut, year 1412 AH - 1991 AD.

5 -Muhammad bin Bakr bin Abdul Qadir Al-Razi, Mukhtar Al-Sahah, Printing and Publishing House, Kuwait, 1983.

6 -Muhammad Othman Shabeer, The Book of the Nation, Formation of the Fiqh Queen, first edition, Sharia Courts and Religious Affairs, Qatar, 1999.
7- Muhammad Ali Al-Shawkani, Irshad Al-Foul, verified by Muhammad Saeed Al-Badri, Dar Al-Fikr Beirut, Oula Oula, 1412 AH / 1992 AD.

C- Legal references:

1 -Ahmidouch Madani, Al-Wajeez in Legal Research Methodology, Fez, Morocco, 2015.
Hassan El-Sayed Bassiouni, Judicial Work Methodology, New Rose El-Youssef Press, Cairo, 2000.
-2 Khaled Rashid Al-Jumaili, Introduction to the Study of Islamic Sharia and Law, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 1989.
3 -Khudair Munir Abdullah, The Jurisprudence Queen and Its Formation Factors in Teaching Jurisprudence of Contemporary Issues, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 2011.
4 -Sayed Ahmed Mahmoud, The Role of the Advocate and the Lawyer in the Judicial System, Dar Al-Fikr and Law, Mansoura, 2015.
5 -Syed Ahmed Mahmoud, The Role of the Lawyer in the Judicial System, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2007 edition, 2009 edition.
Syed Ahmed Mahmoud, The Role of the Lawyer in the Judicial System, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2007.

6 -Abdul Rahman Badawi, Scientific Research Methods, Sixth Edition, Agency for Publications, Kuwait, 1997.

7 -Ali Merah, Legal Thinking Methodology (in theory and practice), Books and Publications Forum, University Publications Office, Algeria, 2004.
8 -Ammar Bouhoush, Muhammad Mahmoud Al-Thneibat, Scientific Research Methods and Methods of Research Preparation, Dar Al-Yazuri, Amman, 1989,
9 -Muhammad Hamad Kinan Mega, Deduction from the text, its conditions and controls, the Muhammadiyah League of Scholars (Morocco) 2008.
10 -Muhammad Saeed Abdul Rahman, Judicial Judgment, its pillars and rules of issuance, Al-Halabi Publications, Beirut, 2011.
11 -Mahmoud El-Sakka, A Study in Legal Logic, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1998.
12 -Mansour Mustafa Mansour, Introduction to Legal Sciences, Dar Al-Kitab Al-Arabi Press, Cairo, 1970.
13 -Wael Ahmed Allam, Legal Research Methods, University Library, Sharjah, 2015..

:Second: Research, articles, and lectures
1 -Ibrahim Abdel Ghafour, Causing the Judicial Judgments, Causing the Judicial Verdicts, his article published on the website:
https://www.facebook.com/1438100302912691/posts/2325348954187817,/
2 -Ahmed Haji Saqr, Muhammad Ammar Turkmaniyah Ghazal, Legal Pilgrims Tools and Techniques: Judgments in Qatari Courts as a Model, No. 12, 2019.
3 -Ahmed Saeed bin Hazeem Al Suwaidi, the concept of knowledge management, his article published on the government website of Dubai Courts.

4 -Ahmed Ali Dahoum, Introduction to the Study of Legal Logic, Journal of the College of Law for Legal and Economic Research Rights - Issue 2, Volume IV, 2017.
5 -Amal Al-Kordafani, Language and Legal Thinking Approach.
6 -Al-Hussein Ait Said, The Origins of Reasoning According to Imam Malik, Al-Wadihah Magazine, Dar Al-Hadith Al-Hassaniya, Marrakesh, Morocco, No. 3, 2005: The Artistic Origins in the Drafting of Legal Notes.
7 -Haider Hussain Al-Kuraiti, The Relationship between Law Schools and Iraqi Courts and Its Repercussions on the Preparation of Legal Personnel, Kufa Journal of Legal and Political Sciences (No. 13/2), 2018.
8 -Rami Ayesh, and (others), “Shadow Lawyer...” The Weakness of the Nobles’ Profession, an article published in Al Bayan Newspaper, No. 13368 on 11/23/2017.
9 -Rasheed Al-Samgoli, The Jurisprudential Queen, Its Constituents and Acquisition Methods, his research published in the Journal of Al-Quds Open University for Humanitarian Research, Issue 45, June, 2018.
10 -Sarah Abdel-Samad, The Role of Epistemology in Developing Legal Thought, Journal of Legal Facts, Volume 2, Number 6, Publisher Zakaria Al-Ammari, 2020.
11 -Atef Saadi Muhammad Ali, Skills of Using Legal Language in the Field of Legislation and Legal Opinion, 2017 Edition, The Arab Journal of Jurisprudence and the Judiciary.
12 -Abdel-Al Al-Muttaki, the inductive approach of Imam Al-Shatibi, published article (Diwan Al-Arab), June 2007.
13 -Abdul Aziz Fathawi, Methodology for Drafting Judgments According to the UAE Civil Procedures Law,

Center for Jurisprudence, Legislative and Judicial Research and Studies, Emirate of Abu Dhabi, Judicial Department, First Edition, 2011.
14 -Abdul Latif Al-Harishi, The Legal Queen Article (An Attempt to Meditate)
15 -Aziz Al-Khafaji, Notes on Teaching Law and Developing its Curricula in Iraqi Universities, Kufa Journal of Legal and Political Sciences (No. 9/1), 2012 AD, pg. 3
15-16- Abdullah bin Muhammad bin Saad Al Khanin, downloading rulings on judicial and fatwa facts, i. 1, 2018.
17 -Muhammad Hamad Kinan Mega, Deduction from the text - its conditions and controls, Symposium on Methodologies for Deriving from Revelation, the Muhammadiyah Association of Scholars, Rabat, Morocco, 2008.
18 - -Muhammad Suleiman Al-Ahmad Qaida (Nasal Okam) and its role in the formation of a sound legal faculty, an analytical study in the philosophy of law, Journal of Tikrit University for Legal and Political Sciences, Volume 1, Year /5, Issue 19, 2013.
19 -Muhammad Othman Shabeer, Formation of the Fiqh Queen for Students of Islamic Jurisprudence, Usul al-Fiqh and its rules on Shawwal 27, 1428 (11-08-2007), research presented in the second conference entitled Teaching Islamic Jurisprudence in Universities (Reality and Law), Zarqa Private University - College Sharia, 1999.
20 -Mustafa Fouad Obeid, the legal queen...and the other queens!!
21 -Heba Al-Najjar, the difference between induction and deduction, the Arab Information Network (your library).

22- Walid Othman, Development of the Legal Queen of the Lawyer, under the umbrella of the Judicial Training Center in Saudi Arabia, his lecture on YouTube.
Third, websites and links:
https://elkanoon.wordpress.com Various sciences
www.eastlaws.com East Laws
https://www.law-arab.com/2015/07/Legal-Privy-Definition.htm Arab Law
https://s-alamri.com Sheikh Ibrahim Al-Omari's website
https://www.aleqt.com/2015/08/27/article_985560.html Aleqtisadiah newspaper

https://iamaeg.net/ar/publications/articles/top-10-skills-for-lawyers International Mediation Academy

https://kenanaonline.com/users/doctorzakaria/posts/136929 Kenana Online
https://www.dc.gov.ae/PublicServices/websitefiles/Publications/Knowledge_Management_EN_2012.pdf Dubai Courts
http://www.labodroit.com/ Legal Lab Magazine
https://alantologia.com/blogs/13015 Ontology
https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_3.html Blog of positive laws

https://www.maktabtk.com/blog/post/1022 Your library website
http://www.alwarraq.com Alwarraq website
https://en.wikipedia.orgWikipedia
https://www.youtube.com/watch?v=bmOhpI8mFaI YouTube
https://www.facebook.com/1438100302912691/posts/2325348954187817/ Facebook (Ibrahim Abdel Ghafour's page)